موقف الأشاعرة و المعتزلة
من البعث
دراسة نقدية تحليلية

إعداد
د / أحمد فريد فايد سعيد
جامعة الأزهر
كلية أصول الدين والدعوة بطنطا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين المنفرد بكبريائه وعظمته ، المتوحد بتعاليه وصمديته، ولم يجعل السبيل إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته ، وقصر ألسنة الفصحاء عن الثناء على جمال حضرته ، إلا بما أثنى به على نفسه، وأحصى من اسمه وصفته ، والصلاة والسلام على إمام المتقين وقائد الغر المحجلين سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله الذي بعثه الله رحمة وهدى للمؤمنين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين .

وبعد ،،،

فإن كل الممكنات مفتقرة إليه ، وهو الغني عن جميعها في الأزل وفيما لا يزال وهو على كل شيء قدير ، كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية إلى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ، ثم عجزت العقول بعد عن الإدراك، وانقطع تشوفها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهمات والتخيلات ، وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التي لحظت ، والرمزة التي بها غابت عن العوالم كلها وفيها تاهت ، وبها ولهت ، تتطاير من وراء حجب الكبرياء ، وأردية العز شوقاً إلى مالا يكيف من جميل اللقاء ، وتتقسم من مواهب الزيادة لكشف الغطاء ، ما تروح به على القلب المحترق الأحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المزيد ، فشطحت الذوات شطحاً طارت به الروح عن سجن الجسد ، واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد .

ومن هنا فإن عقيدة الإسلام توافق العقل السليم الذي هو شاهد للشرع الذي لا يأتي إلا بمجوزات العقل ، وكلمة الشهادة " أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله " هي الكلمة التي يدخل بها في دين الإسلام لمن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كان على غير الإسلام ، ومعناها إجمالاً أنه لا معبود بحق إلا الله ، ولا مشرع إلا الله ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ (١) ، الواحد الأحد ، المتصرف في ملكه كما يشاء ، وأنه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٢) ، وأنه أرسل رسوله ﷺ ، وأنزل عليه كتاباً أحكمت آياته ، وأنه أدى الأمانة ، وبلغ الرسالة ، وصبر حتى صارت كلمة الله هي العليا .

ومن ثم فإن موضوع (البعث بين الأشاعرة والمعتزلة) من المتكلمين . بين مؤمن به كما يقول القرآن الكريم والسنة الصحيحة وبين متأول فيه كما سنرى عند المعتزلة فى إعادة المعدوم بعينه أم لا .

فإننا سنبين موقف أهل السنة ، وسنعرض هذا الموضوع عرضاً علمياً لدى كل من الفريقين بأدلته وحججه كنموذج لبحثنا ؛ ومنهجنا في هذا البحث : المنهج التحليلي ، وأسأل الله التوفيق.

الباحث

---

(١) سورة البقرة : ١٣٨ .

(٢) سورة الشورى : ١١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيد

كون الإنسان يبعث بعد موته ليجزى عما عمل في الدار الدنيا وليحيا حياة أخرى سعيدة أو شقية ، هو كما يقول ابن رشد " ما اتفقت عليه الشرائع وقامت عليه البراهين عند العلماء " [١]، ولا نزاع فيه بين الفلاسفة وبين رجال علم الكلام .

وذلك لأن الإنسان لم يخلق عبثاً ، بل خلق لغاية جليلة يعتبر تحقيقها بأفعاله ثمرة وجوده في الدار الدنيا ، فلابد إذاً من أن يؤدي حساباً عما عمل في سبيل هذه الغاية .

وكذلك من الناس من يحيا في هذه الدار الدنيا حياة لا يجد فيها من السعادة ما يكافئ فضيلته وأعماله الخيرة ، ومن الناس من هم في متعة من اللذات والخيرات مع بعدهم عن الفضيلة .

فلابد إذاً من حياة أخرى بعد هذه الحياة التي يشقى فيها الفاضل وينعم الرذل الشرير ، يجد فيها كل إنسان من الجزاء ما يكون كفأ ما عمل من خير أو شر في هذه الحياة الحاضرة .

ولهذا وذاك ، كان الاتفاق في هذه المسألة مسألة المعاد والجزاء ، يرتكز على ما جاء به الوحي وما قامت عليه البراهين الضرورية عند الجميع ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾[٢] ، ويقول الله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (٤٠) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى ﴾[٣].

ولذلك يمكننا القول أن لشريعة الإسلام كياناً خاصاً وتعاليم عامة ، بها وضحت معالم تلك الشريعة بما رسمته من القواعد ، وما بينته من الحدود والمعالم التي بها وسعت كل الرسالات ، وما أتت به من تعاليم وما لها من أركان .

---

(١) انطون فرج . فلسفة ابن رشد طبعة الإسكندرية عام ١٩٠٣م ص ١١٨ .

(٢) سورة المؤمنين : ١١٥ .

(١) سورة النجم : ٣٩ – ٤١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد قامت على تعاليم القرآن الكريم ، وما به من مناحي التشريع نحو الكمال والسعادة في الدنيا والآخرة ، فهي الأساس وهي العلم ، وهي المنارة التي تسير عليها تلك الشريعة العامة ، شريعة البقاء ، والخلود .

فقد حمل القرآن الكريم الأسس الكاملة للرسالة العامة الخالدة ومنه استقى رسول الله ﷺ ومنه روى وعلى تعاليمه قام ، وبين سنته وبناها . وما حاد عن ذلك قيد أنملة وما كان قائداً له في سنته سوى القرآن عملاً بقوله تعالى:﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (١)، فبين ووضح ، وشرح وفصل ما أجمله القرآن ، متأسياً بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩) ﴾ (٢) .

ولذلك فإن الله قد هيأ للإنسان وضعاً خاصاً في الكون ، وفي الدار الآخرة ، فالقرآن الكريم يقرر أن الإنسان بحكم منزلته من الله هو محور الكون وأكرم المخلوقات وأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الكائنات جميعاً على اختلاف أنواعها وأجناسها من أجله (٣).

ومن المحقق أن موضوع البعث بين المتكلمين قد شغل من تفكير المتكلمين حيزاً كبيراً بين الطرفين القدامى والمحدثين بين العلماء مناقشة وردا ، وقبل أن نتكلم عن هذه القضية سنقوم بتأصيل الموضوع من الناحية اللغوية لأنها هي الجانب الأساسي الذي يدور حوله البحث .

البعث في اللغة :

يطلق البعث في اللغة الإرسال والإثارة واليقظة من المنام ، يقول بن دريد : بعثت الرجل في الحاجة أبعثه بعثاً ، وبعثته على الشيء (بعث) إذا أرغته (٤)، أن يفعله . والبعث (٥): الجند يبعثون في الأمر ، ويوم البعث : يوم القيامة لأن

---

(٢) سورة النحل : ٤٤ .

(٣) سورة القيامة : ١٨ -١٩ .

(٤) د / أحمد الشريف : دراسات في الحضارة الإسلامية – دار الفكر العربي – بدون تاريخ – ص ١٠٨ – ١٠٩ .

(١) إذا أرغمته .

(٢) في القاموس : " والبعث ، ويحرك : الجيش " .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الناس يبعثون من أجدائهم ، وانبعث القوم في الخير والشر انبعاثا ، إذا تتابعوا . وقد سمت العرب باعثاً وبعيثاً (١).

والبعث عود ومنه عاد يعود عودة وعوداً ، والعود البعير الهرم وجمعه عودة، ويقال منه : عود البعير ، وذلك بعد بزوله بأربع سنين ، والعود : هذا الطيب الريح ، وكل خشبة عود ، والعيادة : عيادة المريض .

والمعاد : كل أمر تصير إليه ، والآخرة للخلق معاد ، والعوادة من الطعام : ما أكل منه مرة فأعيد أكله ، وعواد بمعنى عد ، وسميت العادة عادة ، لأن صاحبها لا يزال معاوداً لها ، والشجاع معاود : لأنه لا يمل المراس ، وفلان معيد لهذا الأمر ، أي : مطيق له ، والعود : الطريق القديم ، والعود والسؤدد القديم الفخم (٢) .

والمعاد : المصير والمرجع ، والآخرة معاد الخلق ... والمعاد كل شيء إليه المصير... وقوله تعالى : ﴿إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد﴾ يعني إلى مكة عدة للنبي ﷺ أن يفتحها له ، وقال الفراء : إلى معاد حيث ولدت، وقال ثعلب : معناه يردك إلى وطنك وبلدك ... وقال الحسن : " معاد " الآخرة ، وقال مجاهد : يحييه يوم البعث ، وأكثر التفسير في قوله تعالى : ﴿ لرادك إلى معاد ﴾ لباعثك وعلى هذا كلام الناس ، أذكر المعاد ، أي اذكر مبعثك في الآخرة قاله الزجاج ... وفي الحديث : وأصلح آخرتي التي فيها معادي ، أي ما يعود إليه يوم القيامة ، وهو إما مصدر وإما ظرف ، وفي حديث سيدنا الإمام علي : والحكم الله والمقود إليه يوم القيامة أي المعاد ، قال ابن الأثير : هكذا جاء المعود على الأصل وهو مفعل من عاد يعود ، ومن حق أمثاله أن تقلب

---

(٣) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) جمهرة اللغة تحقيق وتقديم : د / رمزي منير بعلبكي جـ ١ دار العم بيروت . ط ١ عام ١٩٨٧م ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ باب الباء والثاء مع سائر الحروف في الثلاثي الصحيح .

(٤) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي – ت (٣٩٥ هـ) مجمل اللغة دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان – جـ ٣ طبع ونشر مؤسسة الرسالة – بيروت – ط : ١ – ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م – ص ٦٣٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واوه ألفا كالمقام والمراح ، ولكن استعمله على الأصل [١]، إذا فالمعـاد لفـظ مشتق من عاد يعود ، وهو هنا مستعمل وليس اسم زمان ولا مكان وهو مأخوذ من العود ، وهو توجه الشيء إلى ما كان عليه أولا ويقال في التسمية بالبعث .

تعريفه (اصطلاحاً) : المعاد : مصدر ميمي وحقيقته :

العود لوجه الشيء إلى ما كان عليه ، والمراد هنا الرجوع إلى الوجود بعـد الفناء ، أو إرجاء أجزاء البدن إلى الاجتماع بعد التفرق ، أو إلـى الحيـاة بعـد الموت، والأرواح إلى الأبدان بعد المفارقة ، وأما المعاد الروحاني المحض على ما يراه الفلاسفة فمعناه رجوع الأرواح إلى ما كانت عليه من التجرد عن علاقة البدن واستعمال الآلات أو التبوء عما ابتليت به من الظلمات الهيولانيـة [٢] .

ويمكن أن يعرف البعث في ضوء القرآن الكـريم : بأنـه إحيـاء الله المـوتى وإخراجهم من القبور يوم القيامة بعد إعادة أجسامهم وإعادة الأرواح إليها .

وقريب من هذا ما عرفه به المتكلمون مـن أنـه : " إحيـاء الله المـوتى وإخراجهم من قبورهم بعد جمع الأجزاء الأصلية ، وهي التي من شأنها البقـاء من أول العمر إلى آخره [٣] . بخلاف التي ليس من شأنها ذلك كالظفر [٤] .

فالتعريف الاصطلاحي يختلف باختلاف وجهات النظر في كيفية البعـث، فالذي يقول إن المعاد هو إعادة بعد عدم عرف المعاد بأنه : الوجود بعد الفنـاء، ومن عرفه بأنه جمع للأجزاء المتفرقة : عرفه بأنه رجوع الأجزاء للبدن إلـى الاجتماع بعد التفرق .

والفلاسفة يعرفونه بأنه رجوع الروح إلى تجردها وصـفائها ، لأن البعـث عندهم روحاني فقط .

---

(١) جمال الدين بن منظور : لسان العرب جـ ٣٥ طبع دار المعارف بمصر – ص ٣١٥٨ .

(٢) جمال الدواني : حاشية الكلنبوي على شرح العقائد العضدية جـ ٣ ص ٢٤ .

(٣) انظر : سعد الدين التفتازاني : شرح العقائد النسفية – دار إحياء الكتب العربية بدون تاريـخ – ص ١١٤ .

(٤) تحفة المريد على جوهرة التوحيد : ص ٢١٢ – ١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦م . الشيخ إبراهيم البيجوري ، وانظر : الإمام أبي حامد الغزالي : المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى – مكتبة الجندي – طبع عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٨م – ص ١١٦ – ١١٨ ، ٦٤ – ٦٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول

مكانة البعث في الدين

لقد أدرك الإنسان منذ وجوده في هذا الكون ، أن في الجسد روحاً تبقى بعد موته وفناء جسده ؛ لذا اقتنع العقل منذ آماد بعيدة وأحقاب طويلة أن البعث حق وأن قيام الناس من قبورهم أمر لا محيص ولا مفر منه ، إلا أن هذه الفكرة كانت تشوبها على مر الأجيال بعض الأخطاء ، فكانت تنزل رسالات السماء ، لتصحيح هذه الأخطاء ، وتفهم الناس حقيقة البعث وأنه آت لا ريب فيه ، قال – تعالى ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (١) ، وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ (٢) .

تتحد الرسالات السماوية جميعاً من حيث العقائد ، وإن كانت تختلف بعضها عن بعض في بعض الشرائع ، فدين الله واحد ، عرفه القرآن بأنه الإسلام في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ (٣) .

فالإسلام دين المرسلين والنبيين جميعاً ، من لدن آدم عليه السلام إلى سيدنا محمد ﷺ ، وقد أكد الله في القرآن الكريم هذا المعنى تأكيداً تاماً فذكر

---

(١) سورة التغابن : ٧ .

(٢) سورة النساء : ٨٧ .

(٣) آل عمران : ١٩ وأصل الدين في اللغة الجزاء ، ثم الطاعة تسمى دينا لأنها سبب الجزاء ، وأما الإسلام فله في اللغة ثلاثة أوجه : الأول : أنه عبارة عن الدخول في الإسلام ، أي في الانقياد والمتابعة ، قال تعالى ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾ النساء : ٩٤ أي لمن صار منقاداً إليكم ومتابعاً لكم .

الثاني : قال ابن الأنباري : المسلم معناه المخلص لله عبادته من قولهم سلم الشيء لفلان أي خلص له . فالإسلام معناه إخلاص الدين والعقيدة لله تعالى ، انظر : الفخر الرازي : مفاتيح الغيب ٦٢٨/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على لسان نوح قوله : ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١)، وعلى لسان إبراهيم وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾(٢) ، وفي وصية يعقوب لأولاده ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٣)، وعن موسى عليه السلام ﴿ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾(٤)، وفي معرض الحديث عن التوراة ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ (٥)، وعن يوسف عليه السلام ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ (٦)، وعن سحرة فرعون وقد آمنت بموسى ﴿رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾ (٧)، وعن حواري عيسى عليه السلام ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ (٨)، وعن ملكة سبأ وقد آمن ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٩)، وفي دعاء الرجل الصالح ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ (١٠).

وقد ورد في الحديث الصحيح : ﴿ الأنبياء أخوة أبناء علات أمهاتهم شتى ودينهم واحد ﴾ (١١)، وقال تعالى : ﴿) شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ

---

(١) سورة يونس : ٧٣ .
(٢) البقرة : ١٢٨ .
(٣) البقرة : ١٣٢ .
(٤) يونس : ٨٤ .
(٥) المائدة : ٤٤ .
(٦) يوسف : ١٠١ .
(٧) الأعراف : ١٢٦ .
(٨) آل عمران : ٥٢ .
(٩) النمل : ٤٤ .
(١٠) الأحقاف : ١٥ .
(١١) صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الإيمان باب الشفاعة ٣ / ٧٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ (١).

والعقائد التي تجتمع عليها الرسالات السماوية والتي بها تعتبر ديناً واحداً هي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر وهذه العقائد الستة ذكرها الحديث الصحيح حديث جبريل عن الإيمان والإسلام والإحسان الذي رواه عمر ﷺ والذي جاء فيه : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبته إلى ركبتيه ووضع كفيه على فخذيه وقال : يا محمد أخبرني عن الإسلام فقال : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، قال صدقت . فعجبنا له يسأله ويصدقه ، قال : فأخبرني عن الإيمان . قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ، قال صدقت فأخبرني عن الإحسان قال : أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، قال : فأخبرني عن ا لساعة . قال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل . قال : فأخبرني عن أمارتها ، قال : أن تلد الآمة ربتها ، وأن ترى الحفاة والعراة رعاء الشاة يتطاولون في البنيان ، قال : ثم انطلق فلبث ملياً ، ثم قال : يا عمر أتدري من السائل ؟ قلت الله ورسوله أعلم : قال فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم (٢).

وهذه الأركان الستة ذكر القرآن خمسة منها مجتمعة في أكثر من مكان وذكر السادس منفرداً في أكثر من مكان مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ

---

(١) الشورى : ١٣ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ كتاب الإيمان – ص ١٥٠ ، ١٦٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وَالنَّبِيِّينَ ﴾ (١)، وقوله ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢)، وقوله : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ (٤)، وقوله : ﴿ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ (٥)، وقوله ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ (٦)، وقوله : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾ (٧) .

ولعل السبب في ذكر الأركان الخمسة وحدها في الآيتين ودون ذكر القدر لأن القدر داخل في ذكر الإيمان بالله ؛ إذ معنى القدر على الحقيقة علم الله القديم بما هو كائن ، وتخصيص الإرادة الإلهية لهذه الكائنات بالوقوع ، وإبراز القدرة ما تعلقت به الإرادة و كتابة هذا كله في اللوح المحفوظ الذي هو كذلك من عالم الغيب ، وإذن فمرجع الإيمان بالقدر إلى الإيمان بالله ، ومع أنه أدخل في الإيمان بالله فقد ذكر وحده في آيات كما رأينا (٨).

وهذه العقائد الستة للدين لا تقبل التجزئة فمن كفر بعقيدة منها فقد كفر بالكل، ومن كفر بمضمون قطعي في ركن فقد كفر بالكل ، فلابد من إيمان بالله ﴿ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾(٩)،

---

(١) البقرة : ١٧٧ .

(٢) القمر : ٤٩ .

(٣) سورة الحديد ٢٢ ، د / عبد الفتاح أحمد : من قضايا الدين والفلسفة (المعاد) مكتبة دار العروبة الكويت ١٩٨٣م – ص ٩-١٢ .

(٤) النساء : ١٣٦ .

(٥) التوبة : ٥١ .

(٦) الرعد : ٣٩ .

(٧) يس : ١٢ .

(٨) انظر : سعيد حوي : الإسلام ١/ ٢٨ دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى .

(٩) البقرة : ٢٥٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقوله : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ (١).

ولابد من الإيمان بالرسل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (١٥٠) أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ﴾ (٢).

وقال ﷺ " والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أهل النار "(٣)، ولابد من إيمان بالملائكة ، قال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ ﴾ (٤)، كما قال: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾(٥).

ولابد من إيمان باليوم الآخر : ﴿ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ (٢٩) وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (٦)،

ولابد من إيمان بالقدر ، قال ﷺ " ولو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر خيره وشره " (٧)، وإذن فلابد من إيمان بمجوع الأركان الستة فمن جزء كفر ، أي آمن ببعض وكفر بالبعض

---

(١) النحل : ١٠٦ .

(٢) النساء : ١٥٠ ، ١٥١ .

(٣) صحيح مسلم كتاب التوبة ، باب سعة رحمة الله على المؤمنين ، وفداء كل مسلم بكافر من النار ٨٥/١٧ .

(٤) البقرة : ٢٨٥ .

(٥) البقرة : ٩٨ .

(٦) الأنعام : ٢٩ ، ٣٠ .

(٧) صحيح مسلم كتاب التوبة ، باب القدر ، وراجع : د / عبد الفتاح أحمد : من قضايا الدين والفلسفة : ص ١٣ - ١٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الآخر.

والإيمان بالشهادتين يستتبعه الإيمان ببقية الأركان ، لأن أركان الإيمان كلها داخلة في الشهادتين وتفصيل ذلك أن أشهد أن لا إلـه إلا الله ذكـرت صراحة في الركن الأول من أركان الدين وهو الإيمـان بـالله وأشـهد أن محمداً رسول الله ذكرت صراحة الإيمان بالرسـول والإيمـان بالرسـول يقتضي أن تؤمن بكل رسل الله ، أخبرنا عنه هذا الرسول الصادق فـدخل الركن الثاني من أركان الإيمان بذلك وهو الإيمان بالرسل .

ومن آمن بالله والرسل آمن بالملائكة الذين أخبر عنهم الرسل ومـنهم الواسطة بين الله والرسل في تبليغ أمر الله ووحيه .

ومن آمن بالله ورسله والملائكة آمن بالوحي ومن آمن بـالوحي آمـن بالكتب . ومن آمن بالله والرسل والملائكة والكتب آمن باليوم الآخر ، لأن وجود اليوم الآخر فرع من الإيمان بقدرة الله وعدله وفضله وقد أخبرنا عنه الرسل وذكر بالكتب والإيمان بالقدر فرع الإيمان بالله .

فعقيدة الإيمان باليوم الآخر تقتضي الإيمان بأركان الدين الأخرى كلها ، وتأتي في الدرجة الثانية بعد عقيدة الإيمان بالله وبينهما من الـتلازم مـالا يخفى . فالإيمان بالله يستتبعه الإيمان باليوم الآخر ، إذ لا معنى للألوهية ، ولا خشية منها ما لم يكن ثمة يوماً آخر ، كما أن الإيمان باليوم الآخـر لا يحصل إلا بعد الإيمان بالألوهية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

موقف الأشاعرة من قضية البعث

الأشاعرة :

أول ما ينبغي أن نذكره هنا ونحن في مجال عرض قضية (البعث) وإثباتها كما جاءت عند بعض المتكلمين وفي القرآن أن نذكر أن المعاد من قبيل الأمور الممكنة عقلاً فهو داخل تحت قدرة الله تعالى التي تتعلق بالواجب والممكن ولا تتعلق بالمستحيل ، ولذلك فهو جائز عقلاً وواجب سمعاً ، وليس بواجب عقلاً ، وإنما ذكرنا ذلك كيلا يتهم المرء نفسه عندما لا يجد إيمانه بالمعاد في قوة إيمانه بالواجبات العقلية ؛ إذ ليس المعاد من القضايا البديهية التي يضطر العقل إلى التسليم بها ، وإنما من القضايا الدينية التي يجب على الإنسان أن يؤمن بها (١)، لصحة الخبر الوارد فيه ولإجماع الملل والعقيدة الصحيحة على القول به (٢).

وكما أن إثبات المعاد ليس ضرورياً في نظر العقول فإن إنكاره ليس

---

(١) تنقسم المعلومات إلى قسمين : عقليات وسمعيات فما كان معقولاً وجد العاقل له ثلجاً في نفسه وانشراحاً في قلبه ، وما تلقاه من السمع فهو غير مرتاب فيه ، ولكنه لا يجد من نفسه الثلج الذي يجده في المعقولات فإن المخبر وإن كان صادقاً فالمصدق فيه مقلد ولن يبلغ العالم تقليد الصادق مبلغ من أدرك الشيء بعقله ، ولهذا فينبغي ألا يتهم المرء إيمانه إذا وجد نفسه في السمعيات دون وجدانه نفسه في العقليات ، انظر الجويني : العقيدة النظامية : ٧٧ .

(٢) يقول ابن رشد " والقول بحشر الأجساد أقل ما له منتشر في الشرائع ألف سنة ، والذين تأدت إلينا عنهم الفلسفة دون هذا العدد من السنين وذلك أن أول من قال بحشر الأجساد هم أنبياء بني إسرائيل الذين أتوا بعد موسى عليه السلام وذلك مبين في الزبور ومن كثير من الصحف المنسوبة لبني إسرائيل وثبت أيضاً ذلك في الإنجيل وتواتر القول به عن عيسى عليه السلام وهو قول الصابئة . ابن سينا : رسالة أضحوية في أمر المعاد – تحقيق : د / سليمان دنيا – القاهرة – مطبعة الاعتماد – ١٩٤٩م مقدمة المحقق ص ٧٧ . وراجع إنجيل لوقا ٨ : ١١– ١٦ ، ومتي ٩ : ١٨ –٢٤ ، والفصل رقم ١١ من إنجيل يوحنا .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بدهياً في نظر هذه العقول [١].

فالمعاد وإن كان داخلاً تحت الإمكان الفعلي فهو واجب عن طريق الشرع ، أما الجواز العقلي فلأن من قدر على البدء يقدر على الإعادة : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [٢].

فلقد اتفق المليون وأهل الشرائع على إمكانه ووقوعه ولكنهم اختلفوا في معناه ، وفي كيفيته[٣]، فالمعاد كما بيناه في اللغة : العود والرجوع ، فعودة الشيء إلى ما كان عليه أولا يسمى معاداً ، ورجوعاً إلى الحال الذي كان عليها في بادئ أمره ، قال – تعالى- ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ وقال – تعالى- ﴿ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ [٤]،

وأما معناه في الاصطلاح :

فقد اختلفوا فيه إلا ثلاث فرق :

أ) المتكلمون .

ب) الفلاسفة .

ج) المحققون من العلماء والصوفية والمعتزلة (كالحليمي والغزالي والراغب وأبي زيد الدبوسي ومعمر من قدماء المعتزلة وجمهور متأخري الإمامية وكثير من الصوفية)

فالمتكلمون يرون : إنه الرجوع إلى الوجود بعد الفناء ، فالمعاد

---

(١) فليس إنكار المعاد في بداهة إنكارنا أن الواحد ضعف الاثنين .

(٢) سورة يس : ٧٧ ، ٧٨ . وانظر. د / مبارك حسن حسين . التوحيد في ضوء النقل والعقل ص ٥١٣ -- ٥١٥ .ط .القاهرة .

(٣) أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني ، أم البراهين الكبرى – ط عام ١٣٥٤هـ – بمصر – ص ٤٩٢ – ٤٩٣ .

(٤) سورة الأنبياء : ١٠٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جسماني عندهم بناء على أن الروح مادة .

والفلاسفة يقولون : " هو عود الأرواح إلى ما كانت عليه من التجرد وعدم التعلق بالبدن " فالمعاد عندهم روحاني .

أما المحققون فيفسرون المعاد " بأنه رجوع البدن إلى الاجتماع بعد التفرق ورجوع الأرواح إلى الأبدان ، فالمعاد عندهم : جسماني وروحاني معاً . والروح عندهم جوهر مجرد ، وعلى أن الجسم يعاد بعد تفرق أجزائه لا بعد انعدامه (١).

ولذلك فالبعث والمعاد عند الأشاعرة عبارة عن إعادة الخلق بعد العدم ، ونشأتهم بعد الرمم ، ومذهب أهل الحق من الإسلاميين : أن إعادة كل ما عدم من الحادثات فجائز عقلاً وواقع سمعاً ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون جوهراً أو عرضاً ؛ فإنه لا إحالة في القول بقبوله للوجود وإلا لما وجد ، بل ما قبل الوجود في وقت كان قابلاً له في غير ذلك الوقت أيضاً ، ومن أنشأه في الأولى قادر على أن ينشئه في الأخرى ، كما قال – تعالى – في كتابه المبين الوارد على لسان الصادق الأمين : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ (٢)، وقوله : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ ﴾ (٣).

وما قيل من استحالة إعادة الأعراض المتجددة شاهداً فمأخوذ من القول

---

(١) فخر الدين محمد بن عمر الرازي أصول الدين – تحقيق طه عبد الرءوف سعد– ص١١٦

(٢) الآية ٧٩ من سورة يس .وانظر د/ مبارك حسن حسبن .التوحيد فى ضوء النقل والعقل .ص٥١٣– ٥٢٢. ط القاهرة .

(٣) الحج : ٦٦ ، ووردت الآية في الأصل : وَهُوَ الَّذِي أَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ وهو خلط بين الآية ٢٨ من سورة البقرة ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

باستحالة استمرارها وهو غير مسلم ، ثم لا يلزم من جواز وجودها في ...نين منفصلين بينهما عدم أن يقال بوجودها فيهما من غير انفصال بعدم ، بل من الجائز أن يكون وجودها مشروطاً بوقت مقدر ، كما كانت مشروطة بالمحل إجماعاً ، وسبق العدم على أصلهم مطلقاً ، ومن قضى باستحالة إعادة الأعراض لما فيه من قيام المعنى بالمعنى ، فإنما لزمه ذلك من الجهل بمعنى الإعادة ، والغفلة عن معنى البعث ، وليس المعنى به غير الخلق ثانياً ، كما في الخلق الأول، وتسميته إعادة إنما كان بالإضافة إلى النشأة الأولى ، وذلك مما لا يوجب قيام المعنى بالمعنى ، وإلا للزم القول باستحالة وجودها أولاً ، وهو ممتنع ، فإذا قد ثبت مذهب أهل الحق وفاز أهل السبق .

هل البعث للجواهر والأعراض أم لا ؟ :

ولم يبق إلا القول في العدم ، وهو أنه هل للجواهر والأعراض أم للأعراض دون الجواهر ؟

والجواب : أن ذلك كله ممكن من جهة العقل ، وليس تعيين ذلك واقعاً من ضرورة عقلية ولا نقلية ، فتعيين شيء من ذلك يكون غباء [1].

فلقد ذهب المتكلمون إلى أن بعث الأجسام ثابت بالسمع وجائز عقلاً مع هذا ، أما السمع ففي القرآن كثير من الآيات التي تثبته ، والعقل يجيز البعث الجسماني أيضاً ، فهذا هو إمام الحرمين الجويني يقول مستدلاً بالعقل على جوازه : " ووجه تحرير الدليل أننا لا نقدر الإعادة مخالفة للنشأة الأولى على الضرورة ، ولو قدرناها مثلاً لها لقضى العقل بتجويزها ؛ فإن ما جاز وجوده جاز مثله ، إذ من حكم المثلين أن يتساوى في الواجب

---

(١) سيف الدين الأمدي : غاية المرام في علم الكلام تحقيق حسن محمود عبد اللطيف القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م ط : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - الكتاب الرابع والعشرون . ص : ٢٩٩ - ٣٠١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والجائز " (١).

وإثبات إمكان الشيء يعقل بطريقين : أحدهما : إمكان مثله والثاني : إمكان ما هو أعظم منه وأعلى ، وقد استدل القرآن الكريم على إمكان المعاد بإمكان المثل في قوله : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ وفي هذه الآية دقة وهي أن قوله : " قل يحييها " إشارة إلى كمال القدرة وقوله " بكل خلق عليم " إشارة إلى كمال العلم . ومنكرو المعاد لا ينكرونه إلا جهلهم بهذين الأصلين لأنهم تارة يقولون : إنه تعالى موجب بالذات لا يصح منه القصد إلى التكوين . وتارة يقولون إنه غير عالم بالجزئيات ، فلا يتأتى منه تمييز أجزاء بدن إنسان عن بدن إنسان آخر . ولما كانت شبه المنكرين مستخرجة من هذين الأصلين لا جرم كلما ذكر الله مسألة المعاد أردفه بتقرير هذين الأصلين يقول نصير الدين الطوسي : " العالم المماثل لهذا العالم ممكناً وجب الحكم على الآخر بالإمكان ... حكم المثلين واحد " (٢) .

أما الطريق الثاني وهو إمكان المعاد لإمكان ما هو أعلى منه وأعظم فقد جاء في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾ فإذا كان الضد يتولد من الضد فكيف ننكر المعاد وليس فيه تضاد ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ لأن أمر المعاد أيسر بكثير من خلق السموات والأرض . وإن كان في قدرته ليس هناك يسير وأيسر . ولا يختلف الإمام الغزالي في هذا عن شيخه الجويني ، فهو يقرر أن المعاد (يريد الروحاني والجسماني

---

(١) عبد الملك الجويني . الإرشاد في أصول الاعتقاد . نشر " لوسياني " باريس ١٩٣٨م - ص: ٣٧٢، وانظر في تماثل الشيئين واختلافهما للجويني الشامل في أصول الدين الكتاب الأول (كتاب الاستدلال) من الجزء الأول - تحقيق هلموت كلويفر - ص ١٨٦- ١٩٠- ط : ١٩٨٨- ١٩٨٩م دار العرب بالقاهرة .

(٢) انظر : كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد - ص ٤٢٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معاً) دلت عليه الأدلة القاطعة الشرعية ، وأنه ممكن عقلاً بدليل الابتداء ؛ فإن الإعادة خلق ثان ، ولا فرق بينه وبين الابتداء .

وأن رجال علم الكلام مجمعون على أن المعاد الجسمي لا الروحي فقط سيكون في الدار الأخرى [١]، وعلى هذا فالبعث عند المتكلمين من أهل السنة (الأشاعرة) أو من تبعهم هو الإعادة بعينها أي يعيده الله تعالى بعينه فالجسم الثاني المعاد هو الجسم الأول بعينه لا مثله وإلا لزم أن المثاب أو المعذب غير الجسم الذي أطاع أو عصى وهو باطل بالإجماع .

ولذلك يقول الشيخ البيجوري في شرحه على الجوهرة في هذا الصدد : (وقل يعاد الجسم بالتحقيق عن عدم وقيل عن تفريق محضيين) وقوله بالتحقيق متعلق بقل أو بيعاد فالمعنى على الأول قولاً متلبساً بالتحقيق الذي هو إثبات الحكم بالدليل في أشهر إطلاقاته ففيه إشارة إلى أن هذا القول عن دليل لا من قبيل الرأي والمعنى على الثاني إعادة متلبسة بالتحقيق أي إعادة محققة لا مشكوكاً فيها .

وقوله (عن عدم) أي بعد عدم فعن بمعنى بعد ، وقال الشارح إعادة ناشئة عن عدم لكن لا معنى لكون الإعادة ناشئة عن العدم فيصير الجسم معدوماً بالكلية إلا عجب الذنب ثم يعيده الله تعالى كما أوجده .

أولاً : قال تعالى : ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ وقوله : وقيل : (عن تفريق) أي بعد تفريق فـ " عن " بمعنى بعدكما تقدم . فعلى القول الأول يذهب الله العين والأثر جميعاً ثم يعيد الجسم كما كان ، وعلى القول الثاني يفرق الله أجزاء الجسم بحيث لا يبقى فيه جوهران فردان على الاتصال والصحيح القول الأول . ولذا قدمه المصنف جازماً به وحكي مقابلة بصيغة التفريق.

وقوله (محضين) صفة عدم وتفريق أي عدم محض وتفريق محض

---

(١) راجع الرازي كتاب الأربعين في أصول الدين – ص ٢٨٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فمعنى محضية العدم خلوصه من شائبة الوجود لجزء ما ، ومعنى محضية التفريق خلوصه من شائبة الاتصال في أجزاءه ، ودفع المصنف بذلك توهم أن المراد بالعدم عند القائلين به العدم العرفي الصادق بوجود جزء ما من أجزائه وأن المراد بالتفريق عند القائلين به التفريق العرفي الصادق باتصال بعض أجزائه [١].

وعلى ذلك فإن أهل السنة (الأشاعرة) يرون أن البعث الجسماني [٢]، ثابت بالسمع وحاصل دليلهم أن البعث الجسماني ممكن عقلاً أخبر به الصادق وكل ما كان كذلك فهو ثابت يجب الإيمان به ، فالبعث الجسماني ثابت يجب الإيمان به .

أما الكبرى فواضحة ، وأما الصغرى فدليلها ينبني على أصلين :

الأول : إمكان ذلك عقلاً .

الثاني : إخبار الصادق به .

---

(١) تحفة المريد على جوهرة التوحيد – ص ٢١٤ . وانظر: د/مبارك حسن حسين التوحيد في ضوء النقل والعقل ص ٥١٢ – ٥٢٢. ط القاهرة .

(٢) إطلالة على عقيدة البعث : ص ١٤٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث

{ المعتزلة }

ذهبت المعتزلة إلى ثبوت البعث الجسماني بل وجوبه بالعقل وحاصل ما استدلوا به أن البعث الجسماني لا يتأتى الواجب إلا به ، وكل مالا يتأتى الواجب إلا به فهو واجب فتكون النتيجة أن البعث الجسماني واجب ، وهو دليل كما ترى من الشكل الأول ، أما الكبرى فواضحة ، وأما الصغرى فدليلها (أنه يجب على الله ثواب المطيعين وعقاب العاصين وإعراض المستحقين ولا يتأتى ذلك إلا بإعادتهم بأعيانهم) [١].

وذهبت المعتزلة على موجب أصلهم في انقسام الأعراض إلى باقية وغير باقية – إلى منع جواز إعادة الأعراض الغير باقية كالحركات والأصوات ونحوها ، وزعموا أنه لو تصور وجودها في وقتين بفصلهما عدم لجاز القول بوجودهما في وقتين متتاليين ، وذلك في الأعراض الغير باقية محال ، ومن الأصحاب [٢] من زاد على هؤلاء بحيث منع من جواز إعادة الأعراض مطلقاً ، وزعم أن الإعادة لمعنى ، فلو جاز إعادة الأعراض للزم أن يقوم المعنى بالمعنى ، وهو ممتنع [٣].

ولذلك يعرض القاضي عبد الجبار فصلاً كاملاً في المعنى على جواز الفناء على الجواهر فيقول : اعلم أن العقل يجوز فيه – أي في الجوهر – أن يصح فناؤه، ويجوز أن يستحيل ذلك فيه ، فطريقه من جهة العقل التجويز ؛ لأنه لا دليل يقتضي القطع على أحد الأمرين . وما انتفى الدليل

---

(١) سعد الدين التفتازاني : شرح المقاصد – بدون ناشر وبدون تاريخ ج ٢ ص ٢١٢ نقلاً من إطلالة على عقيدة البعث – ص ١٤٥ – ١٤٦.

(٢) وقد عينه البغدادي في أصول الدين بأنه الفلانسي من أصحابنا ، وهو من أهل السنة الأوائل وكبار ممثليهم بعد ابن حنبل ومن أصحاب ابن كلاب وقد ذكره البغدادي في الفرق بين الفرق ١١٥ ، ٣٤٤ ، غاية المرام في علم الكلام ص ٣٠٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٠٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فيه وجب التوقف فيه ، على ما تقوله في سائر المصالح الشرعية ، ويدلل على ذلك القاضي عبد الجبار بقوله : فأما الذي يدل من السمع على أنه - تعالى - يفنى الجوهر فوجوه . منها قوله - سبحانه - ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾[١]، فلا يخلو من أن يريد بقوله : هو الآخر أنه الموجود بعد وجود كل شيء ، وإن جاز في الموجودات أن توجد في ذلك ، أو أن يكون المراد بذلك أن يتأخر وجوده فلا يوجد غيره معه أبداً ، كما تقدم وجوده، فلم يصح وجود غيره معه أبداً ، وقد ثبت بالدلالة أن الثواب دائم ، وأنه لا ينقطع وأن المثاب لابد من أن يبقي أبداً ، فلا يصح حمل الآية على هذا الوجه ، فلم يبق إلا أن المراد به أنه يوجد بعد وجود سائر الموجودات ، كما وجد قبل وجودها ، وذلك لا يصح إلا بأن يفنى الجواهر على ما قلناه ، وبطل بذلك قول " جهم " إذ تأول ذلك على أن الثواب ينقطع ، وأن المثاب يفنى لأنا قد بينا أن العقل يمنع من ذلك ، ومتى احتملت الآية وجهين وبطل أحدهما بدليل العقل ثبت الوجه الآخر ، ومنها قوله - تعالى - ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[٢]، حقيقة الفناء هو العدم ، فإذا جعل ذلك وصفاً لمن عليها اقتضى الظاهر بأنه من عليها يفنى ويعدم ، فإن قال : ما أنكرتم أن المراد به الموت دون الفناء ؛ لأن أهل اللغة قد يقولون فيمن مات : إنه فني وهلك ، بل لا يعقلون للفناء في الحقيقة سواء ؟ قيل له : إنهم قد عقلوا فناء الأعراض وإن لم يعقلوا فناء الجوهر ، ومتى صح تصورهم لذلك وجب حمل كلامهم عليه دون المجاز ، فلا يجوز حمل الكلام على الموت؛ لأن ذلك فناء الحياة لا فناؤهم ، والكتاب قد نطق بأنهم يفنون ، لا حياتهم تفنى [٣]

---

(١) سورة الحديد : ٣ .

(٢) سورة الرحمن : ٢٦ .

(٣) أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسد آبادي - ت ٤١٥ هـ - ج ١١ ، المغني في أبواب التوحيد والعدل (التكليف) تحقيق : أ / محمد علي النجار وآخرون - الدار المصرية للتأليف والترجمة - ط : عيسى الحلبي مبصر ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م - ص ٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مناقشة المعتزلة في فكرة الواجب :

لقد ناقش أهل السنة المعتزلة في هذا الدليل (الواجب) فمنعوا أن يكون البعث الجسماني لا يتم الواجب إلا به فقد يكفي المعاد الروحاني لتحقيق ذلك وإيصال الجزاء إلى مستحقيه . وقد أجابت المعتزلة على ذلك بأن المطيع والعاصي هي هذه الجملة أو الأجزاء الأصلية لا الروح وحده ولا يصل الجزاء إلى مستحقيه إلا بإعادتها .

وقد رد أهل السنة عليهم بأنه لا يخلو ، إما أن يغير الأمر بحسب الحقيقة أو بحسب الظاهر ، فإن اعتبر بحسب الحقيقة فالمستحق للجزاء هو الروح لأن مبني الطاعة والعصيان على الإدراكات والأفعال والحركات وهو المبدأ للكل وإن اعتبر بحسب الظاهر يلزم أن يعاد جميع الأجزاء الكائنة من أول التكليف إلى الممات والمعتزلة لا يقولون بذلك [١].

كذلك نرى أن المعتزلة أخطأت في فهم مدلول (لفظ الواجب) بذاته عندما عتوا به ما ليس له صفات ذاتية ولا خارجية وبنوا على ذلك نفيهم للصفات لأن إثباتها يعارض ذلك المعنى ولكنا نفهم الواجب لذاته بأنه ما ليس له علة خارجية عن ذاته ومثل هذا الواجب لا ينافي اتصافه بالصفات الذاتية [٢].

وكذلك بيان أن لا يجب على الله تعالى شيء من قبيل العقل ولا يجب على العباد شيء قبل ورود الشرع ، ومذهب أهل الحق أن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف من الله شرعاً على معنى أن أفعال العباد ليست على صفات نفسية حسناً وقبحاً بحيث لو أقدم عليها مقدم أو أحجم عنها محجم استوجب على الله ثواباً أو عقاباً وقد يحسن الشيء شرعاً ويقبح مثله المساوي له في الصفات النفسية فمعنى الحسن ما ورد الشرع بالثناء على فاعله ومعنى القبيح ما ورد الشرع بذم فاعله وإذا ورد

---

(١) شرح المقاصد ج ٢ ص ٢١٢ نقلاً من المصدر السابق .

(٢) الآمدي غاية المرام - ص ٤٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشرع بحسن وقبح لم يقتض قوله صفة للفعل وليس الفعل على صفة يخبر الشرع عنه بحسن وقبح ولا إذا حكم به ألبسه صفة فيوصف بـه حقيقـة ، وكما أن العلم لا يكسب المعلوم صفة ولا يكتسب عنه صفة كـذلك القـول الشرعي والأمر الحكمي لا يكسبه صفة ولا يكتسب عنه صفة وليس لمتعلق القول من القول صفة كما ليس لمتعلق العلم من العلم صفة .

وقد فرق أبو الحسن الأشعري بين حصول معرفة الله تعالى بالعقـل وبـين وجوبها به ؛ فقال ا لمعارف كلها إنما تحصل بالعقل لكنها تجب بالسـمع وإنمـا دليله في هذا المسألة لنفي الوجوب التكليفي بالعقل لا لنفي حصوله العقلي عـن العقل . وقد ضرب أهل السنة (الأشاعرة) للمعتزلة مثالاً على ذلك بقولهم : لـو قدرنا إنساناً قد خلق تام الفطرة كامل العقل دفعة واحدة مـن غيـر أن يتخلـق بأخلاق قوم ولا تأدب بآداب الأبوين ولا تزى بزي الشرع ولا تعلم من معلم ثم عرض عليه أمران أحدهما أن الاثنين أكثر من الواحد والثاني أن الكذب قبـيح بمعنى أنه يستحق من الله تعالى لوماً عليه لم يشك أنـه لا يتوقـف فـي الأول ويتوقف في الثاني ، ومن حكم بأن الأمرين سيان بالنسبة إلى عقله خرج عـن قضايا العقول وعاند عناد الفضول ، ولم يتقرر عنده أن الله تعـالى لا يتضـرر بكذب ولا ينتفع بصدق فإن القولين في حكم التكليف على وتيرة واحدة ولم يمكنه أن يرجح أحدهما على الثاني بمجرد عقله [١].

ويرد على المعتزلة أيضاً بأن : ما حسن في العقل حسن في الحكمة الإلهية، وما حسن في الحكمة وجب وجوب الحكمة لا وجوب التكليف فلا يجب على الله تعالى شيء تكليفاً ولكن يجب له من حيث الحكمة تقريراً أو تدبيراً . وقد جانـب المعتزلة الصواب ، حيث ردوا القبح والحسن إلى الصفات الذاتية للأفعال ، وكان

---

(١) عبد الكريم الشهرستاني : نهاية الأقدام في علم الكلام تحرير وتصحيح ألفـرد جيـوم – بدون تاريخ – ص ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من حقهم بتقرير ذلك كفي العلم والجهل إذ الأفعال تختلف بالأشخاص والأزمان وسائر الإضافات وليست هي على صفات نفسية لازمة لها لا تفارقها البتة (١).

وأما الوجوب على العبد والاستحقاق لله تعالى فليس من قضايا العقل والعادة أيضاً ، فإنه إذا لم يتضرر بمعصية ولا ينتفع بطاعة ولم تتوقف قدرته في الإيجاد على فعل واحد وحال يصدر من الغير فيستعين به بل أنعم ابتداء قدر على الأنعام دواماً كيف يوجب على العبد عبادة شاقة في الحال لارتقاب ثواب في ثاني الحال ؛ أليس لو رمى له زمام الاختيار حتى يفعل ما يشاء جرياً على نسق طبيعته الماثلة إلى لذيذ الشهوات ثم أجزل في العطاء من غير حساب كان وذلك أروح للعبد وما كان قبيحاً عند العقلاء (٢).

وأيضاً فإن على المعتزلة إلزامات أيضاً ، إذا أوجبتم على الله تعالى وعناية الصلاح والأصلح في أفعالنا حتى يصلح اعتبار الغائب بالشاهد ولم يجب علينا رعايتهما بالاتفاق إلا بقدر ما ، والتعرض للنصب ، والتعب والنصب والتعب لو كان فاصلاً بين الشاهد والغائب لكان فاصلاً في أصل الصلاح ، ومنها أن القربات من النوافل صلاح فليجب وجوب الفرائض ؛ ومنها القضاء بأن خلود أهل النار في النار يجب أن يكون صلاحاً لهم ، وقولهم بأنهم : ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾(٣)، لا يغني ، فإن الله تعالى لو أماتهم أو سلب عقولهم وقطع عقابهم كان أصلح لهم ولو غفر لهم ورحمهم وأخرجهم من النار إذ لم يتضرر بكفرهم وعصيانهم كان أصلح لهم .

ومنها أن كل ما فعله الله تعالى من الصلاح والأصلح لو كان حتماً عليه لما استوجب بفعل ما ، شكراً وحمداً فإنه في فعله قضى ما وجب عليه ، وما استوجب عبد بطاعته ثواباً وتفضيلاً فإنه في طاعته قضى دينه لم

---

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام – ص ٣٧٦ .

(٢) المصدر السابق : ص ٣٨٤ .

(٣) سورة الأنعام : ٢٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يستوجب شيئاً آخر [١] . فإن الله تعالى لا يجب عليه شيء؛ لأنه ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [٢].

ونسارع بالقول إلى أن أهل السنة لا يقصدون بمناقشتهم بدليل المعتزلة إبطال القول بالبعث الجسماني وإثبات البعث الروحاني ولكن غاية ما يهدفون إليه إبطال مذهب المعتزلة في اعتمادهم على العقل وإثبات أن العقل لا يصلح طريقاً مستقلاً لإثبات تلك القاعدة الدينية .

ونكننا لا نوافق المعتزلة فيما ذهبوا إليه والذي يستبعد دور النقل تماماً للاكتفاء بالعقل ، إذ أن أي علم من العلوم المختلفة إنما يبدأ من مجموعة مسلمات Axioms بدونها يمتنع قيام أي ضرب من المعرفة ، ومن المعلوم أن أدق العلوم العقلية كالمنطق والرياضة إنما تستند إلى طائفة من المسلمات يتعذر البرهنة عليها ، لأن محاولة البرهنة عليها تستلزم إما التسلسل إلى مالا نهاية ، وإما الدور ، وكلاهما باطل .

والسؤال الآن : لمن يشهد القرآن الكريم ؟ هل يشهد لرأي المتكلمين ؟ أو لرأي الفلاسفة ؟ أو لرأي المحققين ؟

الجواب : إن القرآن أقر المعاد الجسماني والروحاني معاً ، فقد لفت أنظارنا إلى أن الله – تعالى – يحيي الأبدان بعد موتها – لأنه عالم بجميع أجزائها على التفصيل – ويعيد إليها الأرواح ، قال تعالى : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [٣].

فإحياء العظام البالية " وهي رميم " لا يكون إلا بجمع أجزائها وإعادة الروح إليها ، وإلا فلا معنى لإحيائها إذا كانت أجساداً بلا روح أو روح بلا أجساد .

وهذا ما صار عليه المتكلمون من أهل السنة ومن تبعهم .

---

(١) الشهرستاني : نهاية الإقدام في علم الكلام : ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، وانظر : ص ٤٠٠ .

(٢) سورة الأنبياء : ٢٣ .

(٣) يس : ٧٨ – ٧٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع

كيفية الإعادة عند الأشاعرة والمعتزلة

اختلف بعض علماء العقيدة في شأن الإعادة :

هل عن عدم محض لجميع أجزاء البدن ؟ أم عن تفريق لأجزاء البدن فقط مع بقاء أعيانها بناء على أن المادة لا تفنى على رأي القائلين بعدم فنائها ؟

وبتعبير آخر يراد بالبعث عن عدم الرجوع إلى بعد الفناء ، ومعنى هذا أن الموجود بعد فنائه وعدمه بالكلية يعود إلى الوجود ، وتعود إليه الحياة ثانية ، ولكن هل إعادة المعدوم أمر ممكن حتى تكون جائزة الوقوع أم أنها مما يحيله العقل ، ويقطع بامتناعه فيكون وقوعها تبعاً لها في الاستحالة والامتناع .

الجواب إن القرآن الكريم تكلم عن النوعين للإعادة ، وأن صريح آياته دالة على هذين النوعين ... إلا أن دلالته على الإعادة عن عدم محض ظاهر لكثرة الآيات الدالة على ذلك .

أما دلالته على الإعادة بعد التفريق للأجزاء فهي خفية وإن كانت الآيات قد نصت عليها [١].

بعد أن عرفنا رأي القرآن في النوعين للإعادة ... فما رأي المتكلمين من أهل السنة والمعتزلة .

أولاً : المتكلمون :

(أهل السنة وبعض المعتزلة) .

أ) رأيهم .

ب) أدلتهم .

---

(١) أم البراهين الكبرى : ٤٩٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جـ) الاعتراضات على أدلة المتكلمين .

د) الرد عليها .

إن هذه القضية محل خلاف بين العلماء وفيما يلي عرض لآرائهم :

ذهب الحكماء والكرامية وأبو الحسن البصري من المعتزلة إلى القول بامتناع إعادة المعدوم ، وعلى العكس من ذلك ذهب جمهور الأشاعرة إلى القول بجوازها[1].

فأهل السنة وبعض المعتزلة يرون : أن الإعادة عن عدم محض لأجزاء الميت وأدلتهم من النقل والعقل .

فالأدلة النقلية على أن الإعادة عن عدم محض منها ؛ قوله تعالى : ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ وقوله : ﴿ كما بدأنا أول خلق نعيده ﴾ وقوله ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى ﴾ .

والراجح : أن هذه الآية تفيد الإعادة عن تفريق الأجزاء فقط بخلاف الآيتين المذكورتين قبلها .

الأدلة العقلية لأهل السنة :

أما الأدلة العقلية التي أقامها أهل السنة فهي دليلان :

١- الدليل الأول (الإقناعي) :

إن القائلين بأن البعث جمع للأجزاء المتفرقة : ليسوا في حاجة إلى إثبات جواز إعادة المعدوم بعينه ، لأنهم يقولون بأن الأجزاء لا تفنى فناء تاماً ؛ لأن لها وجود فلم تفن ولذلك استدلوا بدليلين أحدهما إقناعي ، والثاني إلزامي .

أما الأول (الإقناعي) : قالوا من المعروف أن القاعدة العامة إن الشيء

---

(١) شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني - ت : ٧٤٩هـ - شرح مطالع الأنظار على طوالع الأنوار - ط ١ بمصر - ١٣٢٣هـ - ص ٢١٤ .وانظر : د / مبارك حسن حسين . التوحيد فى ضوء النقل والعقل ص ٥١٥ - ٥٢٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذي لم يقم دليل على استحالته أو وجوبه يكون ممكن ، وإعادة المعدوم لم يقم دليل على استحالته أو وجوبه فيكون ممكن ، وكأنهم لا يعترفون بأدلة الاستحالة الذين يمنعون إعادة المعدوم بعينه لماذا ؟ لأنها تعرضت للنقد ، فطالما تعرضت للنقد فهي غير مسلمة إذن فلا قيمة لها .

يقول الشهرستاني : في المعدوم هل شيء أم لا ... ؟ والشيء أعرف من أن يحد بحد أو يرسم برسم لأنه ما من لفظ بدرجة في تحديد الشيء إلا وهو أخفى من الشيء والشيء أظهر منه ، وكذلك الوجود ، ولو أدرجت في التحديد ما أو الذي أو هو فذلك عبارة عن الوجود والشيئية فتعريفه بشيء آخر محال ولأن الشيء المعرف به أخص من الشيئية والوجود ، وهما أعم من ذلك الشيء فكيف يعرف شيئاً بما هو أخص منه وأخفى منه ومن حد الشيء أنه الموجود فقط أخطأ؛ فإن الوجود والشيئية سيان في الخفا والجلا ، ومن حده ما يصح أن يعلم ويخبر عنه فقد أخطأ فإنه أدرج لفظ ما في الحدود ومعناه أنه الشيء الذي يعلم فقد عرفه بنفسه لعمري قد يختلف الاصطلاح والمواضعة فالأشعرية لا يفرقون بين الوجود والثبوت والشيئية والذات والعين [١].

وعلى ذلك فالقول الأول في شأن إعادة المعدوم والعرض قولان : القول الأول وهو مذهب الأكثرين وإليه مال إمامنا الأشعري أنه يعاد حين إعادة الجسم لا فرق في ذلك بين العرض الذي يطول بقاؤه كالبياض وبين غيره كالصوت ولا فرق في ذلك أيضاً بين ما هو مقدور للعبد كالضرب وبين غيره كالعلم ولا يلزم أن تكون إعادته بالتلبس به كما كان في الدنيا بل ما كان من الأعراض الملازمة للذات من بياض ونحوه وطول ونحوه فإنه يعاد متعلقاً بها وما كان من غير ذلك كضرب وكفر وبقية المعاصي وصلاة

---

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام : ص ١٥٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وصوم وبقية الطاعات فإنه يعاد مصوراً بصورة جسمية لكن الحسنات في صورة حسنة والسيئات في صورة قبيحة ، هذا هو الظاهر والتفويض في مثل هذه المواطن أحسن (١).

وقد صيغ هذا الدليل في قالب منطقي لدى أهل السنة قالوا : " لو استحال إعادة المعدوم بعينه لما وجد أولاً .

ولكن التالي وهو : (لما وجد أولاً) باطل .

فما أدى إليه من الاستحالة باطل ، فثبت نقيضها وهو إمكان الإعادة هذا الدليل استثنائي مركب من قضيتين :

أ) شرطية وهي الكبرى أعنى " لو استحال إعادة المعدوم بعينه لما وجد أولاً " .

ب) حملية وهي الصغرى (الاستثنائية) أعني : " ولكن التالي باطل " وقد استوفى هذا الدليل شروطه من لزومية ا لشرطية وكليتها وإيجابها أما كونها لزومية فقد دل عليها .

ثانياً : رأي المعتزلة في إعادة المعدوم بعينه :

إن المعتزلة لهم رأي آخر يخالف رأي أهل السنة (الأشاعرة) ومن تبعهم . فترى المعتزلة تقول إن المعدوم عندهم له شيء وثبوت وتفرق ؛ فهم مختلفون ، ولكنهم يتفقون في جواز إعادة الجواهر بناء على أن المعدوم عندهم شيء ولكنهم اختلفوا في الأعراض ؛ فالبعض منهم منع إعادة الأعراض مطلقاً ووجهة نظرهم ؛ إن الأعراض معاني ، فلو أعيدت لزم قيام المعنى بالمعنى وقيام المعنى بالمعنى محال ؛ لأنه يلزم عليه التسلسل .

وأما كلياتها فلأن " لو " تستعمل عند المناطقة بمعنى : كلما ومهما وهما من السور الكلي .

---

(١) تحفة المريد على جوهرة التوحيد : ص ٢١٥ ، وانظر شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٠٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأما كونها موجبة فإنه رتب اتصال عدم إعادة الموجود الأول على استحالة إعادة المعدوم بعينه .

دليل الملازمة : فلو استحال إعادة المعدوم ثانياً لذاته أو لشيء من لوازمه لاستحال وجود المعدوم أولا ؛ متى كانت الاستحالة ناشئة من ذات ذلك الشيء (الموجود) مثل : استحالة الشريك لله .

أو كانت الاستحالة ناشئة من لوازم الشيء مثل : استحالة وجود الشمس بالليل بدون ضوء .

فالاستحالة على كلا الأمرين لا تتخلف ، فإذا لزمت الماهية استمرت فلم تكن في وقت مستحيلة وفي وقت آخر ممكنة .

ولذلك لو استحال وجود المعدوم ثانياً من ذاته أو من لازمه لاستحال كذلك وجود المعدوم أولا وعليه تمت الملازمة (١).

والبعض الآخر من المعتزلة قال : باستحالة إعادة الأعراض التي لا تبقي كالأصوات لأنها مرتبطة بوقت ولا يلزم أولا يمكن إعادة الوقت فيلزم أن يكون هناك وقت معاد مرتين ، وهذا محال ، وشاركهم فيها بعض الأشاعرة .

أما بالنسبة للأعراض التي لا ترتبط بالوقت : ميزوا بينها . قالوا إن الأعراض التي تدخل تحت قدرة العقل فيستحيل إعادتها أيضاً " كالهرشة " لأن إعادتها في حق الله فلا منفعة في إعادتها . أما الأعراض التي لا ترتبط بالوقت وفي قدرة الله – فإن الله يعيدها مرة ثانية (٢).

---

(١) د / صالح موسى شرف : محاضرات في التوحيد – ص ٣٥ – ٣٦ .

(٢) انظر : أبي الحسين عبد الرحيم محمد عثمان الخياط : الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد – تحقيق وتعليق : د / نيبرج – ط : ١٩٨٧م بيروت ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مناقشة المعتزلة :

والاعتراض على الدليل الإقناعي لأهل السنة والأشاعرة من قبل (الخصم) المعتزلة راجع من أن الشيء المعدوم يجوز وجوده ثانية ولكن إعادته سيكون بالنظر لذاته ، وإذا كان ذلك ممكن ، فإن ذلك لا يستلزم إمكان وجوده مطلقاً ، إذ يجوز أن يكون امتنع وجوده في الزمان الثاني لا لذاته ، ولكن الأمر لازم لذاته وذلك لأنه أثناء عدمه لا يمكن الحكم عليه ، ولا يمكن الإشارة إليه .

إذن يستحيل إعادة المعدوم مرة ثانية [١].

وما قيل من استحالة إعادة الأعراض المتجددة شاهداً فمأخوذ من القول باستحالة استمرارها وهو غير مسلم ، ثم لا يلزم من جواز وجودها في زمنين منفصلين بينهما عدم أن يقال بوجودها فيهما من غير انفصال بعدم ، بل من الجائز أن يكون وجودها مشروطاً بوقت مقدر ، كما كانت مشروطة بالمحل إجماعاً، وسبق العدم على أصلهم مطلقاً ، ومن قضى باستحالة إعادة الأعراض لما فيه من قيام المعنى بالمعنى فإنما لزمه ذلك من الجهل بمعنى الإعادة ، والغفلة عن معنى البعث ، وليس المعنى به غير الخلق ثانياً، كما في الخلق الأول، وتسميته إعادة إنما كان بالإضافة إلى النشأة الأولى، وذلك مما لا يوجب قيام المعنى بالمعنى ، وإلا للزم القول باستحالة وجودها أولاً، وهو ممتنع ، فإذا قد ثبت مذهب أهل الحق وفاز أهل السبق.

والجواب : أن ذلك كله ممكن من جهة العقل ، وليس تعيين ذلك واقعاً من ضرورة عقلية ولا نقلية ، فتعيين شيء من ذلك يكون غباء [٢].

والمعدوم معلوم عند أهل الحق ، والمعنى بكونه معلوماً أن انتفاؤه معلوم كما أن ثبوت الثابت معلوم ، فأما وجه الرد على من نفى كون

---

(١) المصدر السابق نفسه، وانظر تحفة المريد: ص ٢١٤، ٢١٥، ونهاية الإقدام: ص ١٥١.

(٢) الآمدي : غاية ا لمرام في علم الكلام : ص ٣٠٠ – ٣٠١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المعدوم معلوماً فهو أن نقول : إذا علم الواحد أنه ليس معه ثوب فعلمه ثابت لا سبيل إلى جحده ، ثم لابد للعلم من معلوم ويستحيل أن يكون معلوم علمه ثبوت الثوب فإنه يفصل بين علمه يكون الثوب معه وبين علمه بأنه ليس معه ، فدل أن العلم يتعلق بانتفاء كون الثوب معه ، ونقول أيضاً : المعدوم مقدور مراد عندكم ، إذ من أصل هؤلاء موافقة المعتزلة في تقديم الاستطاعة على الفعل والمصير إلى أن القدرة لا تتعلق بالحادث ، فإذا لم يبعد كون المعدوم مقدوراً مراداً فكيف يبعد ذلك والمعلوم والعلم أعم تعلقاً من القدرة والإرادة (١).

ويرد على المعتزلة أيضاً إن الامتناع للازم الذات كالامتناع للذات ، فلو امتنع وجوده الثاني للازم الذات لزم امتناعه الأول لذلك اللازم ، لأن لازم الذات لا يفارقها .

فإن قيل يلزم معلى ذلك اجتماع المتنافيات كالطول والقصر والكبر والصغر ، أجيب بأن إعادة العرض ليست دفعية بل على التدريج حسبما كانت في الدنيا ، لكن يمر عليه جميع الأعراض كلمح البصر وربك على كل شيء قدير (٢).

موقف الخصم (المعتزلة) من الدليل الأول الإقناعي لأهل السنة :

يقول الخصم أمنع هذا الدليل من جهتين :

١ – عدم تسليمه للمقدمة الأولى القائلة : " لو استحال إعادة المعدوم

---

(١) الجويني : الشامل في أصول الدين – الكتاب الأول (كتاب الاستدلال) من الجزء الأول حقق وعلق عليه وقدم له / هلموت كلويفر ١٩٨٨م – دار العرب – مصر : ص ٤٥ ، ٤٦ . وانظر : نهاية الإقدام في علم الكلام : ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) المنع معناه طلب الدليل على المقدمة الممنوعة ، وتارة يكون بسند وتارة يكون مجرداً عنه . د / صالح شرف : محاضرات في مادة التوحيد – ص ٣٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً لما وجد أولاً " وهذا المنع [١] وعدم التسليم بسند .

يقو الخصم لا تسلم للمقدمة الأولى المذكورة ؛ لأنه يجوز أن يمتنع إعادة المعدوم بعينه ، ولا يمتنع وجوده ابتداء ، (أولاً) ، وسند المنع " أن الوجود الثاني (الإعادة) أخص والوجود أولاً وجود مطلق أعم .

والقاعدة أن امتناع الخاص لا يلزم منه امتناع العام ، كما أنه لا يلزم من إمكان العام إمكان الخاص .

يريد أن يقول الخصم : " إنه لا يلزم من الوجود الأول الوجود الثاني بمعنى لا يلزم من الوجود الابتدائي الإعادة ثانياً .

كما لا يلزم من امتناع الوجود الثاني الذي هو الإعادة امتناع الوجود ابتداء ، ولذلك يقال : إن الوجود الثاني امتنع لكونه خاصاً ، ولا يؤثر ذلك في امتناع مقابله الذي هو الوجود الأول ، ومثال ذلك : إذا قلت للطالب لا تذاكر في وقت العصر ، فإن هذا لا يمنع من مطلق المذاكرة ولا من المذاكرة في وقت آخر غير وقت العصر [٢].

يرد المستدل : بالقول بأن الوجود من حيث هو واحد لا يختلف بحسب الأزمنة، فالوجود أولاً وثانياً واحد ، وكونه أول اً وثانياً أمر عارض لا يغير الماهية ، والماهية من حيث هي إذا أخذت حكماً من الاستحالة أو الإمكان ، أو الوجوب يستمر هذا الحكم ولا يتغير ، فمثلاً : لو أعطينا الوجود الثاني امتناعاً لذاته أي لكونه وجوداً وجب أن يعطاه الوجود الأول لأن ما بالذات لا يتخلف [٣].

هذا وقد ظهر لك أن موقف المستدل قوي لأنه ناظر إلى الاستحالة الذاتية التي هي موضع نزاهة مع خصمه .

---

(١) شرح مطالع الأنظار : ص ٢١٥ .

(٢) تحفة المريد على جوهرة التوحيد : ص ٢١٦ .

(٣) انظر : نهاية الإقدام في علم الكلام : ص ١٥١ ، ١٥٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقوي ويدعم رأي المستدل أيضاً في رده ، على خصمه ، وهو أ
الخصم بناء على كلامه قد جوز الانقلاب من الإمكان الذاتي إلى الاستحا
الذاتية حيث أعطى حكم الاستحالة الذاتية للوجود الثاني (الإعادة) مع إمكا
الوجود الأول .

لقوله إنه لا يلزم من الامتناع للوجود الثاني (الإعادة) امتناع الوجو
الأول . وبذلك يحوي كلامه وينطوي على جواز الانقلاب من الامتنا
الذاتي إلى الوجوب الذاتي .

وعلى ذلك يترتب إحالات ثلاث :

أولاً : مخالفته لبديهة العقل ، إذ العقل يحيل بداهة بأن المستحيل لذاته ينقل إلى الواجب لذاته .

ثانياً : إن في هذا الانقلاب استغناء الحوادث عن المحدث ، متى جاز كون الوجود الفعلي واجباً لذاته فلا يحتاج إلى محدث وذلك محال لأن كل حادث لابد له من محدث يحدثه .

ثالثاً : وهذه الإحالة مبنية على الإحالة الثانية ، بمعنى أنه إذا كانت الحوادث يجوز أن يكون وجودها من ذاتها فيلزم على هذا انسداد باب إثبات الصانع وهذا محال أيضاً لأن وجود الصانع ثابت بالنقل والعقل [1].

والخلاصة : أن الخصم يؤخذ من كلامه جواز الانقلاب من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي في صورة إحالة وجود معدوم ثانياً لذاته ويترتب على هذا التجويز: جواز الانقلاب من الامتناع الذاتي إلى الوجوب الذاتي .

وكل من الانقلابين ممنوع ، إلا أن منع الثاني أشد لما فيه من المخالفة لبديهة العقل وذلك لأنه لا صلة بين امتناع وبين وجوب ، فهما على طرفي نقيض ، بخلاف الانقلاب من الإمكان إلى الامتناع فإنه وإن كان محالاً

---

(١) د/ صالح شرف: محاضرات في التوحيد: ص٣٧، ٣٨، ونهاية الإقدام: ص١٥٢- ١٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويقوي ويدعم رأي المستدل أيضاً في رده ، على خصمه ، وهو أن الخصم بناء على كلامه قد جوز الانقلاب من الإمكان الذاتي إلى الاستحالة الذاتية حيث أعطى حكم الاستحالة الذاتية للوجود الثاني (الإعادة) مع إمكان الوجود الأول .

لقوله إنه لا يلزم من الامتناع للوجود الثاني (الإعادة) امتناع الوجود الأول . وبذلك يحوي كلامه وينطوي على جواز الانقلاب من الامتناع الذاتي إلى الوجوب الذاتي .

وعلى ذلك يترتب إحالات ثلاث :

أولاً : مخالفته لبديهة العقل ، إذ العقل يحيل بداهة بأن المستحيل لذاته ينقل إلى الواجب لذاته .

ثانياً : إن في هذا الانقلاب استغناء الحوادث عن المحدث ، متى جاز كون الوجود الفعلي واجباً لذاته فلا يحتاج إلى محدث وذلك محال لأن كل حادث لابد له من محدث يحدثه .

ثالثاً : وهذه الإحالة مبنية على الإحالة الثانية ، بمعنى أنه إذا كانت الحوادث يجوز أن يكون وجودها من ذاتها فيلزم على هذا انسداد باب إثبات الصانع وهذا محال أيضاً لأن وجود الصانع ثابت بالنقل والعقل [1].

والخلاصة : أن الخصم يؤخذ من كلامه جواز الانقلاب من الإمكان الذاتي إلى الامتناع الذاتي في صورة إحالة وجود معدوم ثانياً لذاته ويترتب على هذا التجويز: جواز الانقلاب من الامتناع الذاتي إلى الوجوب الذاتي .

وكل من الانقلابين ممنوع ، إلا أن منع الثاني أشد لما فيه من المخالفة لبديهة العقل وذلك لأنه لا صلة بين امتناع وبين وجوب ، فهما على طرفي نقيض ، بخلاف الانقلاب من الإمكان إلى الامتناع فإنه وإن كان محالاً

---

(١) د/ صالح شرف: محاضرات في التوحيد: ص٣٧، ٣٨، ونهاية الإقدام: ص١٥٢- ١٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أيضاً إلا أن الإحالة ليست بديهية ، مثل الأول لأن الإمكان فيه عدم ووجود ولذا كان قريباً من المستحيل .

المنع الثاني للخصم :

يقول الخصم أمنع الملازمة القائلة : " لو استحال الوجود الثاني لذاته للزم استحالة الوجود الأول " .

وسندي أن الوجود الثاني استحال من صفة لازمة للعدم – وهي طرف العدم على الوجود الأول – بخلاف العدم الأول لم يوجد فيه الطرو، فصح وجوده .

فقد امتنع الوجود الثاني بعد العدم ، ولم يمتنع الوجود الأول بعد العدم لأن العدم الثاني كان طارئاً بخلاف العدم الأول .

الرد : يرد المستدل على خصمه في قوله " امنع الملازمة بالسند ... " بقوله:

أولاً : إن هذه الصفة التي قلتها ليست لازمة للعدم – لأن الطرو له غير دائم ولازم، لأني أقول : إن اللازم لا يفارق ملزومه ، وهذا الطرو قد يزول بالوجود الثاني المتنازع فيه .

وإذا وجد المعدوم ثانياً فقد زالت صفة الطرو للعدم ، إذ بعد وجوده لا يقال إنه طرأ عليه العدم .

ثانياً : لو سلمنا أن طرو العدم منع الوجود الثاني لكان طروا لوجود الأول يمنع بقاءه – متى كان الطرو لشيء ، يستوجب العدم – .

ولذا يصح أن يقال : إن طرو الوجود يستوجب وجوب الوجود قياساً على طرو العدم [١] – وهذا القياس من باب التقوية للمستدل ...

---

(١) شرح مطالع الأنظار : ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، نهاية الإقدام : ١٥٤ – ١٥٨ . الجويني الشامل في أصول الدين : ص ١٠٥ ، ٧٩ – ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ١٨٦ – ١٩٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبذلك يتم الدليل الأول ويتخلص المستدل من كل اعتراض أمكن الخصم أن يقوله .

الدليل الثاني (الإلزامي) :

ذهب أهل السنة والأشاعرة ومن تبعهم في التدليل على جواز إعادة المعدوم بعينه بالدليل (الإلزامي) .

١ – قالوا بأن الشيء المعدوم هو نفسه الذي كان موجوداً أي أنه كان ممكناً فلا يستحق أن ينقلب الشيء من الإمكان إلى الاستحالة ، ولا قيمة للوقت .

٢ – إن الشيء الذي وجد ثم عدم قد استفاد من وجوده الأول زيادة استعداد لقبول الوجود ، فيكون إمكان وجوده مرة ثانية أكثر تعقلاً من إمكان الوجود الأول ، لأنه قد اكتسب ملكة الإتصاف بالوجود فعلاً في الوجود الأول ، حتى ولو لم يكتسب زيادة استعداد للوجود فلا أقل من أنه لا ينقص من أنه كان عليه أولاً .

وحاصله أن إعادة المعدوم إما أن تمنع لذاته ، أو للازم من لوازمه ، أو لعارض قد يعرض له ، لا جائز أن تمتنع إعادة المعدوم لذاته أو للازم من لوازمه لأنه لو امتنعت إعادته لشيء من ذلك لامتنع وجوده أولاً ، لكن التالي باطل فبطل ما أدى إليه وهو امتناع إعادة المعدوم وثبت إمكانها [١].

وتوضيح ذلك أن أهل السنة تستدل على إمكان إعادة المعدوم بعينه بقولهم : "يمكن في إثبات جواز الإعادة أن يقال : " الإعادة أهون من الابتداء كما ورد في القرآن المجيد ﴿ وله المثل الأعلى ﴾ [٢] .

ويمكن نظم الدليل هكذا :

الإعادة إيجاد أهون ، وكل إيجاد أهون جائز .

---

(١) مطالع الأنظار : ص ٢١٤ بتصرف . انظر: د / مبارك حسن حسين .التوحيد بين العقل والنقل ص ٥٢٠- ٥٢٢ .

(٢) الآية " وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى " من سورة الروم / ٢٧ " .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فالإعادة جائزة .

هذا دليل اقتراني مركب من مقدمتين حمليتين ؛ المقدمة الأولى " الإعادة إيجاد أهون " وتسمى بالصغرى ، والمقدمة الثانية " وكل إيجاد أهون جائز " وتسمى بالكبرى ، أما النتيجة فهي " الإعادة جائزة " بعد حذف الحدود المكررة من المقدمتين وهي " إيجاد أهون " من كل مقدمة أي من الصغرى والكبرى .

أما دليل الصغرى فهو أن هذا المعدوم الذي كان موجوداً أولاً أي ابتداء قد استفاد بهذا الوجود ملكة الاتصاف به : أي بالوجود ، فهو قابل للوجود ثانياً بسهولة لأن له بالوجود عهداً وصلة فليس الوجود غريباً عنه لذلك كانت الإعادة أسهل من البدء [١] وما يثبت هذه المقدمة ويقويها ما ورد في قول الله تعالى : ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾ .

والأهونية بالنسبة لقدر العباد – وهي حادثة – وليس بالنسبة لقدرة الله تعالى لأن جميع الممكنات لدى قدرة الله على حد سواء فلا يتصور أهونية ولا أفضلية بالنسبة لها لأنها قدرة قديمة وقدرة العباد حادثة .

ولذلك أشار الإيجي إلى الاقتباس من قوله تعالى ﴿وله المثل الأعلى﴾ أي أنه سبحانه وتعالى مثل أعلى يستوي عند قدرته حال البدء للمعدوم وحال الإعادة له لشمول قدرته لجميع الممكنات ، وإنما عني بالأهونية الخلق وأن ما يعهدونه في قدرتهم متفاوت ، فبعض الممكنات أسهل على البعض دون البعض الآخر ، فالإيجاد والصنعة ثانياً أسهل وأيسر عليهم من الإيجاد أولاً ، فكذلك إعادة الله للمعدوم ثانياً بالقياس إلى قدرتهم أسهل عليه من البدء ، ولكن الله سبحانه له المثل الأعلى أي الصفة التي هي أعلى من كل صفة [٢].

---

(١) انظر : المحصل : ص ٢٢٢ ، ومطالع الأنظار : ص ٢١٤ .

(٢) د/ صالح شرف: محاضرات في التوحيد: ص٢٩، وانظر شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٠٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موقف الخصم من هذا الدليل (الإلزامي):

الاعتراضات والرد عليها:

الاعتراض الأول: إن الشيء المعدوم يجوز وجوده ثانية ؛ نعم نسلم أنه يجوز إعادته مرة ثانية ، ولكن إعادته سيكون بالنظر لذاته ، وإذا كان ذلك ممكن ، فإن ذلك لا يستلزم إمكان وجوده مطلقاً ؛ إذ يجوز أن يكون امتنع وجوده في الزمان الثاني . لا لذاته ، ولكن لأمر لازم لذاته وذلك لأنه أثناء عدمه لا يمكن الحكم عليه. ولا يمكن الإشارة إليه . إذن يستحيل إعادة المعدوم مرة ثانية [١].

الرد عليهم: إن الامتناع للازم الذات كالامتناع للذات ، فلو امتنع وجوده الثاني للازم الذات للزم امتناعه الأول لذلك اللازم ، لأن لازم الذات لا يفارقها[٢].

الاعتراض الثاني: إن الشيء المعدوم هل إعادته ممكنة وليس في أن وجوده ممكن ؛ فقد يكون الشيء ممكن الوجود مطلقاً ، ولكن إعادته أي إيجاده مستحيل [٣].

الرد عليهم: إن إمكان الوجود يستلزم إمكان الإيجاد ؛ خصوصاً إذا كانت قدرة الله واحدة ، أو القدرة واحدة لم تتغير وليس معنى إعادة الشيء لا وجوده ثانياً فما دام وجوده ثانياً ممكن فكانت إعادته ممكنة [٤].

الاعتراض الثالث: قال تعالى : ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وله المثل الأعلى في السموات والأرض ﴾ . والحكمة في التعبير باسم التفضيل مع العلم بأن قدرة الله واحدة في كل الممكنات ؟ وما

---

(١) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام: ص١٥٦،١٥٧، والخياط: الانتصار : ص ٥٧ ، ٥٨.

(٢) شرح المطالع : ص ٢١٥ ، وتحفة المريد على جوهرة التوحيد : ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام : ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٦٠ . وانظر :د/ مبارك حسن . التوحيد. نفس الصفحات السابقة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السر في التعبير بأهون – هل هناك هين وأهون وسهل وأسهل بالنسبة لله ؟

الرد عليهم: إن التعبير بأهون في الآية ، قد يكون بالنسبة للفاعل . وقد يكون بالنسبة للقائل .

فإذا كان التعبير بأهون بالنسبة للفاعل ؛ أي أنه اكتسب مراراً على الفعل حتى صار أسهل من قبل ، وهذا لا يصح إرادته هنا ، لأن ذلك لا يتفق مع جلال الله سبحانه وتعالى .

وإنما المراد والله أعلم – أن القابل للفعل (المادة نفسها) قد اكتسبت شيئاً جعلها أكثر قبولاً ، لأن الشيء الذي وجد ثم عدم أصبح أكثر قابلية واستعداداً للوجود عنه قبل أن يرى الوجود الأول ، وإلى ذلك الإشارة بقوله " وله المثل الأعلى " .

وسعد الدين التفتازاني يرى أن التعبير بأهون يتمشى مع الرأي القائل بأن البعث جمع للأجزاء المتفرقة بدليل قوله تعالى : ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ (١) وذلك لأن الشيء الذي يعدم لا يقال بأنه أكثر استعداداً وقبولاً للوجود ؛ إذ ليس له ذاتاً أثناء العدم توصف بذلك ، بخلاف الأجزاء المتفرقة فهي موجودة ويصح اتصافها بذلك (٢) .

وبهذا يتبين لنا أن الخصم يمنع المقدمة الصغرى الذي أوردها الإيجي بقوله "الإعادة أهون من الابتداء " ، وسند منعه : أن هذا المعدوم مثل المعدوم الأول لأنه صار بالعدم فناء محضاً ، فكيف يقال إن إيجاده أهون مع أنه تساوي مع العدم الأول ؛ فلا أهونية في إيجاده حتى بالنسبة لقدرة العبد الحادثة .

وإنما يتصور الأهونية في الإعادة عن تفريق لأجزاء الميت أو في

---

(١) سورة يس : ٧٩ .

(٢) سعد الدين التفتازاني : شرح المقاصد ج ٢ ص ٢٥٩ بدون تاريخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إيجاد مثل للأول لا عينه كما يدعي أهل السنة .

والحق أن سعد الدين التفتازاني قد أقام دليلاً ميسراً على جواز إعادة المعدوم بعينه ، فقال : " إن المعدوم ثانياً هو عين المعدوم أولاً ،وقد توسط بينهما الوجود إن لم يزد المعدوم ثانياً قبولاً للوجود فلا ينقصه عن درجة القابلية للوجود ثانياً .

ولا عبرة بما يقال من أن غاية ما تثبته هذه الأدلة : إمكان وجود المعدوم ثانياً ، والدعوة المراد الاستدلال عليها هي إعادة المعدوم التي تعني الإيجاد ثانياً لذلك الشيء بعينه ، وإمكان الوجود لا يستلزم إمكان الإيجاد ، لا عبرة بذلك لسببين :

الأول : إن الشيء إذا كان ممكن الوجود كان ممكن الإيجاد – لا سيما إذا كان الفاعل واحداً فالذي أوجد المعدوم أولا هو الذي يوجده ثانياً .

الثاني : تحرير المراد من الإعادة وأن المقصود بها كونه معاداً وهو معنى الوجود ثانياً (١).

وبعد – فلعل قد بان من عرضنا لهذه الأدلة ، وتلك الأجوبة عليها أن الهدف أولاً وآخراً هو محاورة الخصوم سد الطريق على القائلين بامتناع إعادة المعدوم .

وبعرض عرضنا لأدلة المانعين لإعادة المعدوم وتقديمنا أجوبة المتكلمين من أهل السنة ومن تبعهم على كل دليل من تلكم الأدلة بحيث يدحضها ويبطلها ، ترى شارح المقاصد يقدم لنا جواباً عاماً عن تلكم الأدلة مغنياً عن الدخول إلى تفصيلات كل دليل ، يرتكز هذا الجواب على بيان المقصود بإعادة المعدوم وتحرير المراد منها إذ يقول :

---

(١) المصدر السابق : ج ٢ ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ونهاية الإقدام : ص ١٦٦ ، وإطلاله على عقيدة البعث : ص ١٣١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد يجاب عن جميع الوجوه بأن نعني بالإعادة أن يوجد ذلك الشيء الذي هو بجميع أجزائه وعوارضه بحيث يقطع كل من يراه بأنه هو ذلك الشيء كما يقال أعد كلامك أي تك الحروف بتأليفها وهيئاتها ولا يضر كون هذا معاداً في زمان وذاك مبتدءاً في زمان آخر ، ولا مناقشة في أن هذا نفس الأول أو مثله وهذا القدر كاف في إثبات الحشر ولا يبطل بشيء من الوجوه (١).

تعقيب :

والآن بعد أن فرغنا من عرض أدلة القائلين بامتناع إعادة المعدوم والقائلين بإمكانها ، ننبه إلى حقيقتين هامتين :

الأولى : أنه ليس كل من قال بامتناع إعادة المعدوم يكون قد أنكر البعث فإن كثيراً من الكرامية وهم ممن قال بتلك المقالة يقولون بالبعث بالجسم والروح معاً .

الثانية : أن القول بإمكان إعادة المعدوم لا يعني الجزم بوقوع البعث من هذا الطريق ، وحتى من تمسك في إعادة المعدوم بقوله تعالى : ﴿ **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ** ﴾ (٢)، فتمسكه ضعيف لأن لفظ هالك عام في كل شيء فقد الوظيفة والغاية التي وجد من أجلها سواء عدم بالكلية أم لا . ويبدو أن القول بإمكان إعادة المعدوم جاء انطلاقاً من الإيمان بعموم قدرة الله تعالى وشمولها ، وأن إعادة المعدوم ليست إلا مقدوراً من مقدوراته تعالى .

ومن ثم فجمهور المسلمين يجوزون البعث عن طريق جمع أجزاء البدن بعد تفرقها إذ أن ذلك أمر ممكن ، بل ربما كان هذا أقرب كما تشير إليه آيات القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ**

---

(١) المصدر السابق : ج ٢ – ص ٢٦٠ .

(٢) سورة القصص : ٨٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ [١]، وقوله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ ﴾ [٢].

على أن القائلين بذلك لا يجزمون بوقوع البعث عن هذا الطريق فإحقاق الحق في هذه المسألة والقول الفصل فيها مرده إلى الله ﷻ ، وما علينا إلا أن نؤمن بما وجب علينا الإيمان به من وقوع البعث والجزاء وغير ذلك من أصول الدين ، يقول الإيجي : هل يعدم الله الأجزاء البدنية ، ثم يعيدها أو يفرقها ويعيد فيها التأليف .

الحق أنه لم يثبت ذلك ولا جزم فيه نفياً ولا إثباتاً لعدم الدليل ولا يحتج به من قوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ ضعيف : فإن التفريق هلاك ، وأن هلاك كل شيء خروجه عن صفاته المطلوبة منه وزوال التأليف الذي به تصلح الأجزاء لأفعالها وتتم منافعها والتفريق كذلك [٣].

---

(١) سورة يس : ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) سورة ق : ٤ .

(٣) عبد الرحمن بن أحمد الإيجي : المواقف في علم الكلام ، ط : عالم الكتب – بيروت - بدون تاريخ – ص ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الخامس

هل حقيقة البعث والنعيم جسماني أم روحاني ؟

هذا الفريق المؤمن بالبعث ، وقع بين أعضائه الخلاف في حقيقة البعث هل هو جسماني فقط أو روحاني فقط أو هما معاً ، فمن هذا الفريق من قال : بأن البعث جسماني فقط ، ويمثل هذا الفريق فرقة من أهل الجدل في العرب ، وهم يرون : أن (البدن وحده هو الحيوان ، وهو الإنسان بحياة إنسانية خلقتا فيها عرضان ، والموت هما عدمهما فيه أو ضد لهما .

وفي النشأة الثانية – أي البعث – يخلق في ذلك البدن حياة إنسانية بعد مارام وتفتت ، ويصير ذلك الإنسان يعينه حياً) (١).

وهذه الفرقة قد افترقت فيما بينها فرقاً : فمنها من قال : إن الإنسان في الحياة الأخرى إما بر وإما فاجر ، والأول يثاب على ما قدم من خير في حياته الأولى ، لأنه قد عمل حساب الحياة الأخرى ، فعمل على أن يكون إنساناً باراً ، أي عاملاً للأعمال الفاضلة ، التي يثاب عليها في أخراه ، وهذا ثوابه مخلد .

أما الفاجر فإنه إنسان خلاف الأول ، حيث إنه لم يقدم في دنياه أعمالاً حسنة فاضلة صالحة ، فمع إيمانه بالبعث إلا أنه لم يعمل حساب هذه الحياة الأخرى ، ولذلك فهو معاقب في أخراه ، وعقابه مخلد .

ومنهم من قال : إن الإنسان إما مؤمن أو كافر أو مؤمن فاسق ، والأول مخلد في ثوابه والثاني مخلد في عقابه ، والثالث قيل : إنه في مشيئة الله ، إن شاء عذبه ، وإن شاء عاقبه وإن عاقبه فلا يخلد في عقابه ، وقيل أنه لا محالة معاقب بدون تخليد ، أي أنه ليس داخلاً في نطاق المشيئة

---

(١) ابن سينا : رسالة أضحوية في أمر المعاد : تحقيق د / سليمان دنيا القاهرة مطبعة الاعتماد – سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ - ص ٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

، لأن عقابه واقع لا محالة .

وهناك من قال : إن المعاقب لا يخلد في عقابه ، أما المثاب فإنه مخلد في ثوابه ،وبعضهم قال : إنه لا خلود لا في الثواب ولا في العقاب [١].

ونقول أنه من رحمة الله في الدين الإسلامي أن جعل الشفاعة يوم القيامة فيمن استحق دخول النار من عصاة المؤمنين من النار . وهذه حصل فيها الخلاف، وذهب أهل السنة إلى أن هذا النوع من الجائز عقلاً ، ويقع فعلاً ، أما أنه جائز عقلاً ، فلأنه مبني على المغفرة لعصاة المؤمنين ، وهذه المغفرة جائزة عقلاً ، وشرعاً بدون الشفاعة ، فهي بالشفاعة أولى ، أما وقوعه فعلاً فللحديث (شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) [٢]، أما المعتزلة فقد ذهب بعضهم إلى أن هذا النوع يقع لأصحاب الصغائر فقط أما أصحاب الكبائر فلا تقع لهم إلا إذا تابوا .

قال أبو عبد الله هذا حديث صحيح ، قال الشيخ طاهر [٣]: هذا يوجب أن الشفاعة لأهل الكبائر يختص بها الرسول ﷺ دون الملائكة ، إنما يشفعون في الصغائر ، أو في استزادة الدرجات [٤]، وقد يكون القصد منه

---

(١) انظر : غاية المرام في علم الكلام : ص ٢٨٥ – ٣٠٥ .

(٢) الحديث في المستدرك على شرط الشيخين ٦٩/١ ، ونص ما ذكره البيهقي بسنده في كتاب التفسير من المستدرك ٣٨٢٢/٢ ، أبو بكر أحمد بن الحسين علي البيهقي البعث والنشور : ص ٢٢ – تحقيق : د / عبد الفتاح أحمد الغاوي ، وآخرون ، الناشر مكتبة دار العروبة بالكويت – ١٩٨٣م .

(٣) والصحيح أنه أبو طاهر محمد بن محمد بن أحمس الفقيه عالم نيسابور وأحد شيوخ البيهقي المصنف ولد ١٣١٧هـ وتوفى سنة ٤٠١هـ ، وانظر العبر للذهبي – طبعة الكويت – الجزء الثالث – المجلد السابع ص ١٠٢ ، وسير أعلام النبلاء المجلد الحادي عشر – ج ١ ص ١٢ نقلاً من المصدر السابق – ص ٢٢ .

(٤) للرسول ﷺ شفاعات كثيرة أهمها الشفاعة العظمى وهي أول المقام المحمود في قوله تعالى ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ الإسراء / ٧٩ ، ومنها شفاعته في إدخال

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بيان كون المشفوع له مرتضى بإيمانه ، وإن كانت له كبائر الذنوب دون الشرك ، فيكون المراد بالآية (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون) نفي الشفاعة للكفار ، ولا أحداً من الملائكة المقربين ، ولا من الأنبياء المرسلين لا يجترئ على أن يشفع لأحد من الكافرين فإن الله تعالى لم يأذن به ولم يرتضى اعتقاده (١).

الفرقة الثانية : كما يقول ابن سينا وهي التي قالت بالبعث الجسماني والروحاني معاً .

وهؤلاء يرون أن الحياة هي في وجود النفس للبدن ، والموت مفارقة

قوم الجنة بغير حساب ، ومنها شفاعته في عدم دخول النار لقوم استحقوا دخولها . ومنها شفاعته في إخراج الموجودين من النار ، ومنها شفاعته في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها ، ومنها غير ذلك ، وينكر المعتزلة هذه الأنواع من الشفاعة ولا يثبتون له ﷺ إلا الشفاعة العظمى والشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة ، انظر : شرح البيجوري على الجوهرة ١٠١ .

(١) تساءل العلماء إذا كانت مغفرة الشرك ممنوعة عن طريق السمع فإنها تجوز عقلاً أم هي ممتنعة أيضاً ، فذهب بعضهم إلى أن امتناعها ثابت عن طريق الشرع فقط ، وليس في قضايا العقول ما يمنعها ، وذهب آخرون إلى أن ذلك يمتنع عقلاً أيضاً لأن في جوازه ، منافاة للحكمة وهو قول المعتزلة .

وإذا كان العلماء قد اتفقوا على عدم مغفرة الشرك سواء أثبت ذلك عن طريق السمع فقط أم عن طريق السمع والعقل فقد اختلفوا فيما وراء ذلك من الذنوب ، فذهب أهل السنة إلى جواز مغفرة ما دون الشرك من الذنوب كبيرة كانت أو صغيرة بتوبة أو بغير توبة ، وخالف المعتزلة في الكبائر متمسكين بالآيات والأحاديث الواردة في وعيد العصاة وبأن المذنب إذا علم أنه لا يعاقب على ذنبه كان ذلك تقريراً له على الذنب وإغواء للغير عليه ، وهذا ينافي حكمة إرسال الرسل ، ولكن يمكن أن يقال إن الأحاديث الواردة في وعيد العصاة على تقدير عمومها إنما تدل على الوقوف دون الوجوب وأن مجرد جواز العفو لا يوجب ظن عدم العقاب .

وينبغي أن يعلم أن ا لصغيرة إذا ارتكبت عن استحلال صارت كبيرة بل صارت كفراً لما وقع فيها من التكذيب المنافي للتصديق ، المصدر السابق هامش : ص ٢٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذه النفس للبدن ، وفي الحياة الثانية تعود النفس ، أي ترجع إلى نفس البدن الذي كانت فيه في الدنيا .

وهؤلاء عندهم النفس ليست جسماً ، بل هي أمر روحي ، أو هي جسم ألطف من سائر الأجسام ، وهم يرون أن الثواب والعقاب روحاني وجسماني معاً .

فالثواب الجسماني عبارة عن لذات بدنية محسوسة ، والثواب الروحاني ؛ لذات ناشئة عن السرور والغبطة بمشاهدة الملكوت الأعلى بعين البصيرة ، وأيضاً من الأمن من العذاب والألم .

والعذاب الجسماني هو : عبارة عن آلام بدنية من برد وحر وعذاب وغيرهما، والعذاب الروحاني هو : آلام نفسية مثل الخوف ، اليأس ، الخزي وغير ذلك ، والمسلمون في ذلك على رأيين :

جمهور المتكلمين يرى : أن البعث جسماني فقط ، بناء على أن الروح عندهم جسم لطيف سار في البدن سريان النار في الفحم والماء في الورد ، والبعث يكون للروح والجسم معاً ، ولكنهم يسمونه بعثاً جسمانياً اعتماداً على أن النفس جسم .

والمحققون منهم مثل الإمام الغزالي وغيره بجانب الصوفية والشيعة والكرامية يرون أن البعث روحاني وجسماني معاً بناء على أن النفس عندهم جوهر مجرد وليست جسماً .

وقد جعل الله الجنة هي دار الثواب التي أعدها الله ليدخلها الطائعون في الآخرة ، والنار هي دار العقاب التي أعدها الله ليدخلها العصاة في الآخرة ، وقد ثبت بالكتاب والسنة ، فيجب الإيمان بهما ومنكرهما كافر ، لإنكاره أمراً معلوماً من الدين بالضرورة .

نعيم الآخرة وعقابها أهو مادي أم معنوي ؟

وهنا يثار بحث في أمرين هما : نعيم الآخرة وعقابها أهو مادي أم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معنوي أهو خالد دائم إلى ما شاء الله تعالى ؟ ولنتكلم في كل من هذين الأمرين بكلمة موجزة [١] : فالأول تقرر أن النعيم مادي في الآخرة ، لأن ظاهر القرآن كذلك ، وقد فسر النبي ﷺ ظاهره بما يدل على أن ذلك مادي ، وليس بمعنوي ، ولا يصح أن يخرج لفظ القرآن عن ظاهره إلا بسند من القرآن أو السنة أو استحالة عقلية ، ولا مستحيل بالنسبة لقدرة الله تعالى ، بل هو القادر على كل شيء ولا قادر سواه سبحانه وتعالى .

ومع أنه من المقطوع به أنه مادي ، فإنه يجب أن نفهم أن ما ذكر من فواكه ومواد هو أعلى من المواد التي يذكر مسماها في الدنيا ، وقد روى عن ابن عباس ﷺ أنه قال: " ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء " وقد علق ابن تيمية [٢]، على ذلك بقوله " إن الله أخبر أن في الجنة خمراً ولبناً وماء وحريراً وذهباً وفضة، ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلة ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما في قوله تعالى : ﴿ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [٣] .

ولقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال في نعيم الجنة : إن الله قد أعد لعباده الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، قال ثم عرضت على النار ، فإذا فيها غضب الله وزجره ، ونقمته لو طرح فيها الحجارة والحديد لأكلتها ، ثم أغلقت دوني ... " [٤].

ولقد وصف القرآن خمر الجنة مثلاً بأوصاف ليست في خمر الدنيا ، فحقيقتها تخالفها ، كما وصف القرآن الكريم نعيم الجنة بالخلود والبقاء ،

---

(١) انظر لفضيلة الأستاذ الشيخ / محمد أبو زهرة : بحث العقيدة الإسلامية ضمن مطبوعات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية – ص ٦٣ – ٦٥ .

(٢) ابن تيمية : الرسالة التدميرية في المتشابه والتأويل : ص ١٢ .

(٣) البقرة : ٢٥ ، وانظر البيهقي : البعث والنشور : ص ١٣٥ .

(٤) البخاري : كتاب الدعوات – باب صفة الجنة والنار ١٤١/٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ووصف عذاب جهنم بالبقاء والخلود ، وقد وردت في ذلك نصوص كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾[١]، وقوله في عذاب جهنم بالنسبة للكافرين : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ ﴾ [٢] ، ومثل قوله تعالى وقد جمع بين العذاب والثواب : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ (١٠٦) خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ (١٠٧) وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ [٣] .

وقد ذكر سبحانه وتعالى وصف الخلود مقروناً بالثواب والعقاب في القرآن أكثر من ثمانين مرة .

وأما من قال بأن البعث روحاني فقط ، فهؤلاء أيضاً وقع بينهم الاختلاف ، فمن قائل بأن النفس جسم ، ومن قائل بأنها جوهر نوراني من عالم النور ، اختلط بالبدن الذي هو جوهر مظلم من عالم الظلمة ، وهؤلاء كما يقول ابن سينا في رسالته أضحوية هم المجوس والثنويه والمانوية ، وسعادة النفس عند هذه الجماعة هي خلاصها من عالم الظلمة وخرقة الأفلاك ، وبالتالي تخرج إلى عالم النور ، أما الشقاوة فهي بقاء النفس في عالم الظلمة ، ومنهم من قال بانتقال النفس إلى الأبدان ، وهم أهل التناسخ ومنهم من قال بأن النفس لابد أن تستكمل جوهرها ، حتى تتخلص من آثار الطبيعة فيها ، وهؤلاء في رأي ابن سينا هم الحكماء الفاضلون .

والآن وبعد أن استعرضنا آراء الأشاعرة والمعتزلة في البعث بوجه عام فإننا نصل إلى خاتمة البحث .

---

(٤) آل عمران : ١٥ .

(٢) البقرة : ١٦٢ .

(٣) هود : ١٠٦ – ١٠٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خاتمة البحث

١- على المؤمن أن يأخذ فى المعتقدات بما أخذ به السلف والخلف الصالح من أهل السنة والجماعة المتبعين لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم الفرقة الناجية الذين عناهم رسول الله فى قوله : " لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق.."

٢- القرآن الكريم والسنة المطهرة الصحيحة مرجع كل مسلم فى تعرف أحكام الإسلام ، ويفهم القرآن طبقا لقواعد اللغة العربية والأثار الواردة من غير تكلف ولا تعسف ، ويرجع فى فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات ، والفقهاء العظام .

٣- كل أحد يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم وكل ماجاء عن السلف رضوان الله عليهم موافقا للكتاب والسنة قبلناه ، وإلا فكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع ولكن لا تعرض للأشخاص بطعن ولا تجريح إذا وردنا عنهم مايخالف الكتاب والسنة ونكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ماقدموا وحسابهم على الله .

٤- على كل مسلم لم يبلغ درجة النظر فى أدلة الأحكام الفرعية أن يتبع إماما من الأئمة الأربعة رضى الله عنهم ، ويحسن به مع هذا الانباع أن يجتهد ما استطاع فى معرفة أدلة إمامه .

٥- الطاعة المطلقة لاتكون إلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ، وهو القدوة الكاملة والأسوة الحسنة ، أما طاعة غيره فمقيدة بالنصوص الشرعية الواردة فى كتاب الله وسنة رسوله "لاطاعة لمخلوق فى معصية الخالق ".

٦- كل بدعة فى ديننا لا أصل لها استحسنها الناس بأهوائهم سواء بالزيادة أوبالنقص منها ضلالة تجب محاربتها بأفضل الوسائل التى لا تؤدى إلى ماهو شر منها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٧- الإسلام يحرر العقل ، ويحث على النظر فى الكون ، ويرفع قدر العلماء ، ويرحب بالصالح النافع من كل شيىء ، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها ، وقد يتناول كل من النظر الشرعى والبحث العلمى مالا يدخل فى دائرة الآخر ولكنهما لن يختلفا فى القطعى ؛ فلن تصدم حقيقة علمية صحيحة بقاعدة شرعية ثابتة ويؤول الظنى منها ليتفق مع القطعى ، فإن كانا ظنيين ، فالنظر الشرعى أولى بالاتباع حتى تثبت الحقيقة العلمية ، أوتنهار الفرضية أو النظرية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثبت بأهم المراجع

١- القرآن الكريم والسنة النبوية .

٢- أم البراهين الكبرى.أبى عبد الله محمد بن يوسف السنوسى الحسنى ط ١٣٥٤هـ بمصر .

٣- ابن رشد . انطون فرج . ط . الاسكندرية ١٩٠٣ م

٤- المعتزلة : د / زهدي حسن جاد الله – القاهرة – ١٣٦٦هـ = ١٩٤٧م .

٥- العقيدة النظامية : عبد الملك الجويني ط . القاهرة .

٦- المواقف فى علم الكلام .عبد الرحمن بن أحمد الإيجى ج ٨ بدون تاريخ .

٧- العهد القديم والجديد ، مكتبة الشرق الأوسط .

٨- العقيدة الإسلامية: الأستاذ / محمد أبو زهرة – ضمن مطبوعات المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية.

٩- الرسالة التدميرية في المتشابه والتأويل .أحمد ابن تيمية الحرانى .

١٠- الفصل في الملل والأهواء والنحل – ج١ – ابن حزم الأندلسي .

١١- التوحيد فى ضوء النقل والعقل . د / مبارك حسن حسين ط . القاهرة .

١٢- الإسلام : سعيد حوي – ج ١ دار الكتب العلمية – ط ١ .

١٣- إطلالة على عقيدة البعث : د / عبد الحميد عز العرب – دار المنار ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م .

١٤- الإرشاد في أصول الاعتقاد : عبد الملك الجويني – ١٩٣٨م .

١٥- المغني في أبواب التوحيد والعدل (التكليف) ج ١١ أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني تحقيق : د / محمد علي النجار وآخرون – الدار المصرية للتأليف والترجمة – ط : الحلبي بمصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .

١٦- الأربعين في أصول الدين : الإمام الرازي .

١٧- الانتصار : أبي الحسين عبد الرحيم الخياط - تحقيق وتعليق : د / نيبرج - ط ١٩٨٧ - بيروت - نشر مكتبة الكليات الأزهرية.

١٨- الشامل في أصول الدين - الكتاب الأول (كتاب الاستدلال) من الجزء الأول حقق وعلق عليه : د / هلموت كلويفر ١٩٨٨م - دار العرب مصر.

١٩- المواقف في علم الكلام : عبد الرحمن بن أحمد الإيجي - ط : عالم الكتب بيروت - بدون.

٢٠- البعث والنشور : أبي بكر أحمد البيهقي - تحقيق : د / عبد الفتاح محمد الفاوي - مكتبة دار العروبة بالكويت - ١٩٨٣م

٢١- تحفة المريد على جوهرة التوحيد : الشيخ إبراهيم البيجوري - ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .

٢٢- جمهرة اللغة. أبى بكرمحمد بن الحسن بن دريد تحقيق د.رمزى البعلبكى ج ١.ط ١ .١٩٨٧م . دار العلم بيروت

٢٣- رسالة أضحوية في آمر المعاد : ابن سينا - تحقيق : د / سليمان دنيا - مطبعة الاعتماد ١٩٤٩م .

٢٤- شرح العقائد النسفية : سعد الدين التفتازاني - دار إحياء الكتب العربية - بدون تاريخ.

٢٥- شرح مطالع الأنظارعلى طوالع الأنوار.شمس الدين محمود الأصفهانى ط ١ بمصر ١٣٢٣ هـ .

٢٦- شرح المقاصد : سعد الدين التفتازاني - ج ٢ بدون تاريخ.

٢٧- عقيدة أهل التوحيد (المسماة بالسنوسية) القسم الثانى تعليق وتوضيح د .عبد الستار نصار. ط ١ ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢٨- غاية المرام في علم الكلام : سيف الدين الآمدي – تحقيق : حسن عبد اللطيف – القاهرة ١٣٩١هـ = ١٩٩٧م .

٢٩- كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد . شرح جمال الدين الحسن بن يوسف . مؤسسة الأعلى بيروت .

٣٠- لسان العرب: جمال الدين بن منظور- ج ٣٥ – طبع دار المعارف بمصر.

٣١- مفاتيح الغيوب للإمام الفخر الرازي – ج ٢ / ٢٧ – ط : دار الفكر عام ١٩٨٥م .

٣٢- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين .تقديم .طه عبد الرءوف سعد .نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

٣٣- من قضايا الدين والفلسفة (المعاد) : د / عبد الفتاح أحمد محمد – مكتبة دار العروبة – الكويت ١٩٨٣م .

٣٤- نهاية الإقدام في علم الكلام : عبد الكريم الشهرستاني – تصحيح : ألفردجيوم – بدون تاريخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهرس بأهم الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٤٥٩
تمهيد	٤٦١
المبحث الأول : مكانة البعث فى الدين	٤٦٥
المبحث الثاني : موقف الأشاعرة من البعث	٤٧١
هل البعث للجواهر والأعراض أم للأعراض دون الجواهر ؟	٤٧٤
المبحث الثالث : المعتزلة ورأيهم فى إعادة المعدوم	٤٧٨
مناقشة المعتزلة فى فكرة الواجب	٤٨٠
المبحث الرابع : كيفية الإعادة عند الأشاعرة والمعتزلة	٤٨٤
أولاً : الأدلة العقلية لأهل السنة (الدليل الإقناعي)	٤٨٥
ثانياً : رأي المعتزلة في إعادة المعدوم بعينه	٤٨٧
مناقشة المعتزلة	٤٨٩
موقف المعتزلة من الدليل الإقناعي لأهل السنة (الأشاعرة)	٤٩٠
الدليل الإلزامي للأشاعرة في إعادة المعدوم بعينه	٤٩٤
موقف المعتزلة من الدليل الإلزامي	٤٩٦
تعقيب	٤٩٩
المبحث الخامس هل حقيقة البعث والنعيم جسمانى أم روحانى ؟	٥٠١
نتائج البحث	٥٠٧
المراجع	٥٠٩
الفهرس	٥١٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner